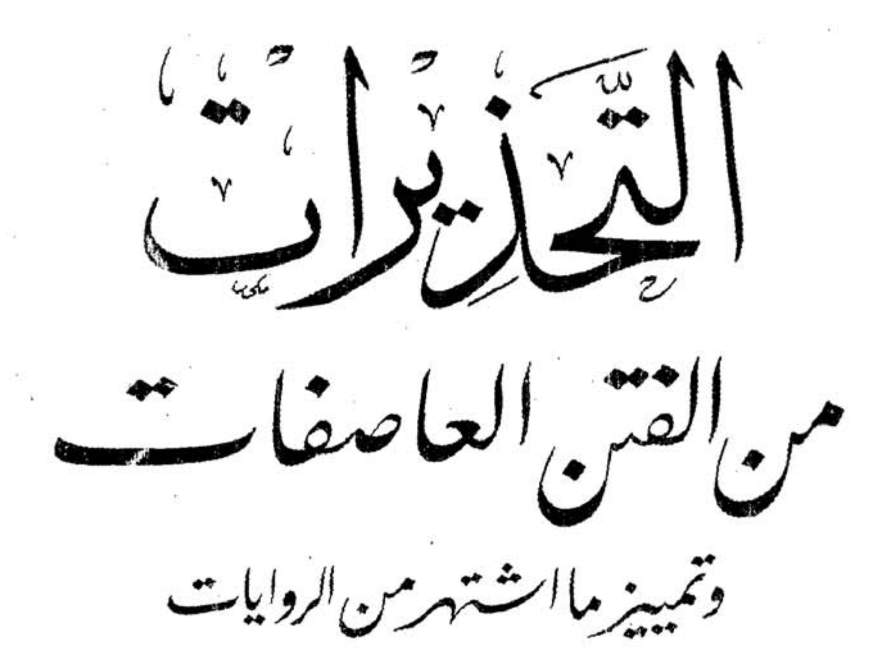


حول فتنة العصر:



التحذيرات من الفتن العاصفات

وتمييز ما اشتهر من الروايات

الوحش .. صدام .. تقتتلون شهرًا
ومباحث أخرى مهمات

بقلم
علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري

دار الأصالة
للنشر والتوزيع

حَوْلَ فِتنةِ العَصْر:

التَّحْذيرات

مِنَ الفِتَنِ العاصِفات
وتَمْييزُ ما اشْتَهَرَ مِنَ الرِّوايات

(الوحش ـ صادِم ـ تقتتلون شهراً)

وغيرها من المهمات

بقلم

علي بن حَسَن بن علي بن عبدالحميد

الحَلَبيُّ الأثَرِيُّ

الطبعة الأولى

١٤١١هـ - ١٩٩١م

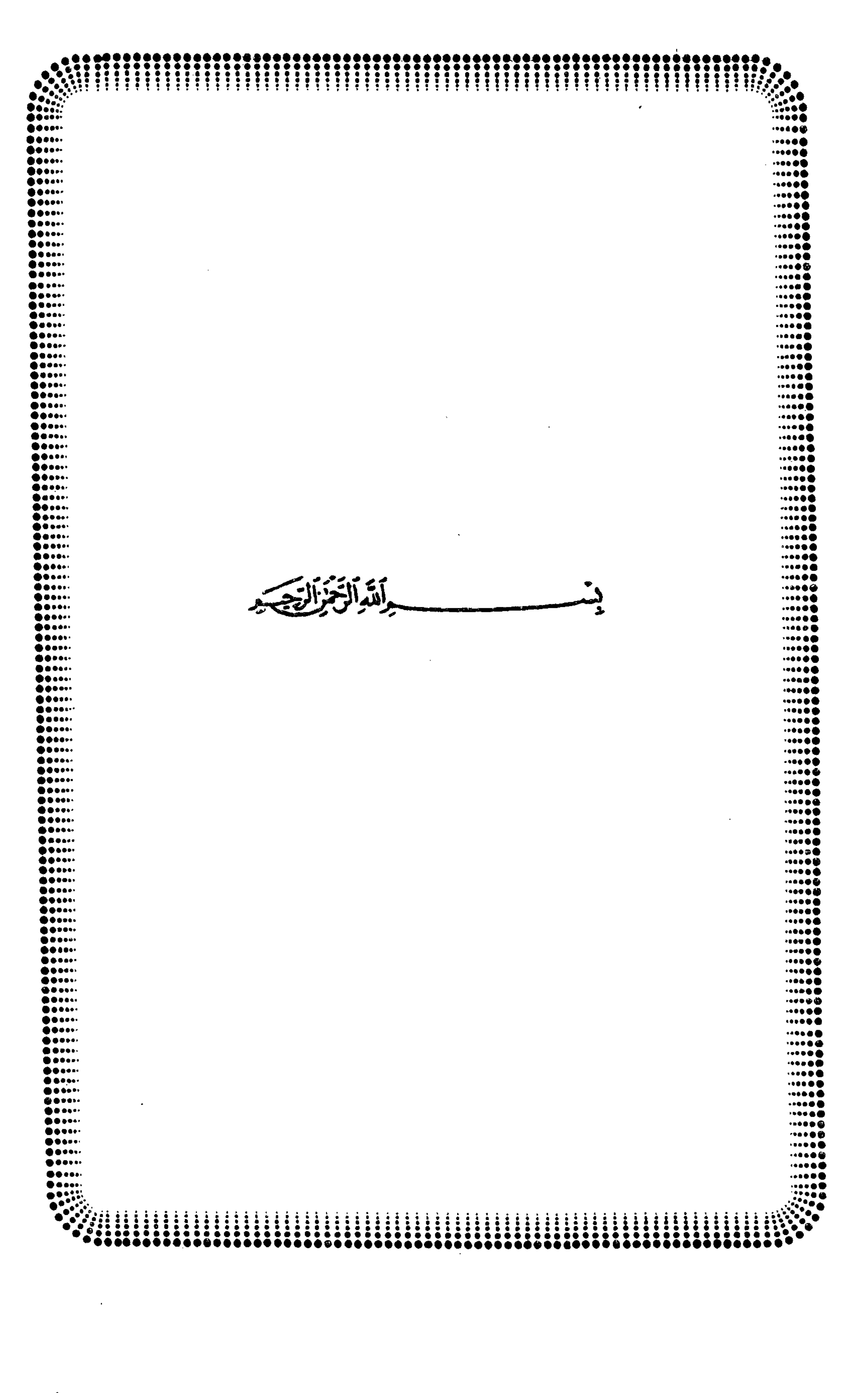
يطلب من

دار الأصالة للنشر والتوزيع

هاتف: ٩٨٥٣١٧ - ص. ب: ٥١٠٣

الأردن - الزرقاء

التَّحذيرات من الفِتَنِ العَاصِفات
وتمييزُ ما اشْتَهَرَ مِن الرِّوايات


بسم الله الرحمن الرحيم



تَقْدِمَةٌ

إنَّ الحمدَ للهِ؛ نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذُ باللهِ مِن شُرورِ أنفُسِنا ومِن سَيِّئاتِ أعمالِنا، مَن يهدِهِ اللهُ؛ فلا مُضِلَّ لهُ، ومَن يُضْلِلْ؛ فلا هادِيَ لهُ.

وأشهدُ أَنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ.

وأشهدُ أَنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُه.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ العالَمَ الإسلاميَّ تجتاحُهُ في هذه الإيامِ أمواجٌ عاتيةٌ مِن الفتَنِ والبَلايا، والمَصائِبِ والرَّزايا، فافْتَرَقَتْ بها أفكارُ النَّاسِ سَلْباً وإيجاباً، خَطَأً وصواباً، فكثيرٌ مِنهُم يُكَفِّرُ الآخَرينَ إنْ لم يُوافِقوهُ رَأْيَهُ، أو يُتابِعوهُ قولَه، وهٰذا مِن تمامِ عُتُوِّ الفتنةِ ـ عياذاً باللهِ ـ وشديدِ بَأْسِها وجَحيمِ ظلامِها.

ثُمَّ مِن عواصِفِ المِحَنِ ما نَشْهَدُهُ مِن حَرْبٍ ضَروسٍ لا تُبْقي ولا تَذَرُ، اجتالَتِ الأنْفُسَ والثَّمراتِ، وأذهبتِ الأموالَ والحضاراتِ!

فلا عاصِمَ إلَّا اللهُ، ولا مُنْجِيَ مِن هٰذه الـوَيْلاتِ كُلِّها إلَّا الالتزامُ التَّامُّ بكتابِ ربِّنا جلَّ وعلا وسُنَّةِ نبيِّنا ﷺ.

أَمَّا الرُّكونُ إلى العواطفِ والحماساتِ، والخُطَبِ النَّاريّاتِ؛ دونَ قواعدَ واضحـاتٍ، وأُسُسٍ جَلِيَّاتٍ؛ فهٰـذا ما ليسَ يُنْجي، بل إِنَّـهُ مِفتـاحٌ للتَّخاذُلِ والنُّكوصِ، وسبيلٌ للخَوَرِ والضَّعْفِ والهزيمةِ!!

والكَلامُ في الأزمةِ ـ بلِ الحربِ الدائرةِ ـ كثيرٌ[1]، ذو جوانِبَ متَعَدِّدةٍ، اخْتَلَفَتْ فيهـا ـ فوا أسفي الشَّـديد ـ وجهاتُ نَظَرِ المُسلمينَ باختلافِ دِيارِهم وحُكَّامِهم (!)، أَمَّا الكَفَرَةُ والمُشْركونَ؛ فكانت كلمتُهم سواءً (!)، وليسوا سواءً! ﴿تَحْسَبُهُمْ جَميعاً وقُلوبُهُمْ شَتَّى﴾[2]!

ولعلَّ في هٰذا كُلِّهِ ـ على كافَّةِ صُورِهِ وأَشكالِه ـ تمحيصاً وتمييزاً؛ ﴿لِيَميزَ اللهُ الخَبيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾[3].

ثُمَّ إنِّي في هٰذه الرسالةِ الوجيزةِ سأَقتصرُ الكلامَ على مسأَلةٍ واحدةٍ مِن مسائلِ هٰذه الفتنةِ العمياءِ الصَّمَّاءِ ـ المُشار إليها آنفاً ـ وهي مسأَلةُ إيرادِ بعضِ الأحـاديثِ والرِّواياتِ، والجُرأَةِ في نِسْبتِها وعَزْوِها لرسولِ اللهِ ﷺ، بل إقامةِ العَقائدِ عليها، وإدارةِ الخُطَبِ والمُحاضَراتِ على إشهارِها وذِكْرِها!

ثُمَّ إنَّ الأمرَ قد تَضاعَفَ بلاؤهُ واشتدَّ داؤهُ منذُ طُبِعَتْ هٰذه الرِّواياتُ على قُصاصاتٍ أَو أَوراقٍ؛ يَتَواصى بها عامَّةُ النَّاسِ، ويُصَوِّرُها بعضُهُم لبعضٍ!

سُبحـانَ اللهِ! لو كانتْ هٰذه الـرِّواياتُ ممَّـا رواهُ البُخاريُّ أَو مسلمٌ في صحيحيهمـا ـ وهمـا أَصحُّ الكتبِ بعدَ كتابِ اللهِ تعالى ـ؛ لَما انْتَشَرَتْ هٰذه الأَحاديثُ كما انتشرتْ وتنتَشِرُ تلكَ الرِّواياتُ المُظلمةُ!!

---

(١) وقد كُفيناه في كثير من المحاضرات والصحف والمجلات!

(٢) الحشر: ١٤.

(٣) الأنفال: ٣٧.

ومُعْظَمُ تلكمُ الرِّواياتِ المُتداوَلةِ المُشتهرةِ ممَّا لا يَصِحُّ ولا يَثْبُتُ عن النبيِّ ﷺ، فلا يجوزُ ـ والحالةُ هٰذه ـ أنْ يستدلَّ بها أَحدٌ، أَو يذكُرَها أحدٌ، إلَّا مُحَذِّراً منها، مُبيِّناً لضَعْفِها ووهائِها!

وإتماماً للفائدةِ؛ جعلتُ القسمَ الأوَّلَ مِن هٰذه الرِّسالةِ قواعدَ علميَّةً كُلِّيَّةً؛ تنفعُ المسلمَ في دينِه، وتفيدُ الداعيةَ في حياتِه وشُؤونِه.

ومِن أَهمِّ هٰذه القواعدِ ما تعلَّقَ بأَشراطِ الساعةِ والغيبيَّاتِ مِن حيثُ صِلَتُها بالواقعِ تنزيلاً وتطبيقاً.

ثمَّ جعلتُ القسمَ الأخيرَ مِن الرسالةِ في مُتَمِّماتٍ للبحثِ موضِحات؛ تَضَعُ النِّقاطَ على الحروفِ ـ كما يقولونَ ـ فيها شيءٌ مِمَّا ينبغي على المسلمِ عَمَلُهُ في مصارِعِ الفِتَنِ، وإجابةٌ على ما قد يَرِدُ في الأذهانِ اليومَ.

ولم يَدْفَعْني لكتابةِ هٰذه الرِّسالةِ على هٰذا النَّحْوِ، وبمثلِ هٰذا النَّسَق؛ إلَّا الحِرْصُ على إبقاءِ دينِ اللهِ تعالى صافياً نقيّاً، غَضّاً طريّاً، بعيداً عن كُلِّ شوائبِ الأفهامِ، نافياً عنهُ كُلَّ شوارِدِ الأوهامِ، لا تُؤَثِّرُ عليهِ تقلُّباتُ الدُّهورِ والأيَّامِ.

وأَمَّا هٰذه الفِتَنُ كُلُّها إنْ شاءَ اللهُ فستزولُ، وهٰذه الويلاتُ جميعُها سَتُمْحَى، وسيكونُ النَّصْرُ ـ بتوفيقِ اللهِ ـ حَليفَ المؤمنينَ المُوحِّدينَ الصادقينَ ـ عاجِلاً أم آجِلاً ـ الَّذينَ وَعَدَهُم اللهُ جلَّ وعَلا ـ ووَعْدُهُ الحقُّ ـ: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا والَّذينَ آمَنُوا في الحَياةِ الدُّنْيا﴾[1]، ﴿بَلِ اللهُ مَوْلاكُمْ وهُو خَيْرُ النَّاصِرينَ﴾[2]، ﴿وكَانَ حَقّاً عَلَيْنا نَصْرُ المُؤمنينَ﴾[3].

---

(١) غافر: ٥١.

(٢) آل عمران: ١٥.

(٣) الروم: ٤٧.

وتفصيلُ هٰذا الإجمالِ كُلِّهِ في هٰذه الرسالةِ.

سائلاً اللهَ سُبحانَه السَّدادَ والثَّباتَ وتفريجَ الكُرُباتِ؛ إنه وليُّ ذٰلك والقادرُ عليهِ، ﴿والعَاقِبَةُ للمُتَّقينَ﴾[1].

كتبه
أبو الحارث الحلبيُّ الأثريُّ
لثلاثةِ أيَّام بقينَ مِن رجب
سنةَ إحدى عشر وأربع مئة وألف

OOOOO

---

(1) الأعراف: ١٢٨.



القسم الأول

قواعد كليَّة وأُصول علميَّة

١ - وجوبُ التحرِّي والتثبُّت

يقولُ اللهُ تباركَ وتَعالى في كتابِه العزيز: ﴿وإذا جاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأمْنِ أَوِ الخَـوْفِ أَذاعُـوا بِه ولَـوْ رَدُّوهُ إلى الرَّسولِ وإلى أُولي الأمْرِ مِنْهُم لَعَلِمَهُ الَّذينَ يَسْتَنْبِطونَهُ منهُمْ ولَوْلا فَضْلُ اللهِ عليكُمْ ورَحْمَتُهُ لاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطانَ إلَّا قَليلاً﴾[١].

قالَ الإمامُ ابنُ كثيرٍ في «تفسيره»[٢]: «إنكارٌ على مَن يُبادِرُ إلى الأمورِ قبلَ تَحْقيقِها، فيُخْبِرُ بها، ويُفْشيها، ويَنْشُرُها، وقد لا يكونُ لها صِحَّةٌ».

وقالَ جَلَّ وعَلا: ﴿يا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا إنْ جاءَكُمْ فاسِقٌ بِنَبَإٍ فتَبَيَّنُوا أَنْ تُصيبُوا قَوْماً بِجَهالَةٍ فَتُصْبِحوا على ما فَعَلْتُم نادِمينَ﴾[٣].

وفي قراءةِ عامَّةِ قُرَّاءِ أهلِ المدينةِ: ﴿... فَتَثَبَّتُوا...﴾.

أَوردها الإمامُ الطبريُّ في «جامعِ البيانِ» (٢٦ / ١٢٣)، وقالَ: «بمعنى:

---

(١) النساء: ٨٣.

(٢) (٣ / ٢٢٦ - عمدة التفسير).

(٣) الحجرات: ٦.

أَمْهِلوا حتى تَعْرِفوا صحَّتهُ، لا تَعْجَلوا بقَبولِه».

قلتُ: وذِكرُ الفاسقِ في الآيةِ ليس مقصوداً لذاتِه، إذ نزلتِ الآيةُ في صحابيٍّ جَليلٍ رضيَ اللهُ عنهُ، وهو الوليدُ بنُ عُقْبَة بنِ أَبي مُعَيْط؛ كما في: «أسباب النزول» (ص ٤٥٠) للواحدي، و«الدر المنثور» (٦ / ٨٧) للسُّيوطي، و«سيرة ابن هشام» (٣ / ٣٠٨)، وغيرها[١]، وإِنَّما المقصودُ الأساسيُّ في الآيةِ الكريمةِ هو التثبُّتُ والتبيُّنُ.

وروى الإمامُ مسلمٌ في مقدِّمةِ «صحيحِهِ» (٥) عن أَبي هُريرةَ، والحاكمُ في «المستدرك» (٢ / ٢٠) عن أَبي أُمامةَ؛ رضيَ اللهُ عنهُما؛ قالا: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «كَفَى بالمَرْءِ كَذِباً أَنْ يُحَدِّثَ بكُلِّ ما سَمِعَ».

وفي روايةٍ أُخرى: «كفى بالمرءِ إِثماً...»[٢].

وهي عند: ابنِ المبارك في «الزهد» (٧٣٥)، والقُضاعي في «مسند الشهاب» (١٤١٥)، والحاكم (١ / ١١٢).

وأَمَّا الحديثُ المتواترُ عنِ النبيِّ ﷺ الذي فيهِ التَّحذيرُ مِن الكذبِ عليهِ ﷺ؛ فيعرِفُه الصغيرُ قبلَ الكبيرِ، وهو قولُه ﷺ: «مَن كَذَبَ عليَّ؛ فَلْيتَبَوَّأْ مقعَدَهُ مِن النَّارِ».

ولهُ أَلفاظٌ أُخرى؛ منها: «مَن قالَ عليَّ ما لَم أَقُلْ؛ فليَتَبَوَّأْ مقعَدَهُ مِن

---

(١) انظر لزاماً: «مرويَّات غزوة بني المصطلق» (ص ١٣٠)، وتعليقي على «تمييز المحظوظين» (ص ٢٥٩) للمعصومي.

(٢) قال ابن حبان في «المجروحين» (١ / ٩): «في هذا الخبر زجر للمرء أن يحدِّث بكل ما سمع حتى يعلم علم اليقين صحته».

النَّارِ»[1].

وقد بوَّبَ الإمامُ ابنُ حِبَّانَ في «صحيحِه» (١ / ٢١٠) على هٰذا الحديثِ بقولِه: «ذِكرُ إيجابِ دُخولِ النَّارِ لمَن نَسَبَ الشيءَ إلى المُصطفى ﷺ وهو غيرُ عالمٍ بصحَّتِه».

فهٰذا تبويبٌ جيِّدٌ مهمٌّ غايةً، فتَأَمَّلْ.

وقد زادَهُ بياناً في «المجروحين» (١ / ٧ ـ ٨) بعد روايتِه حديثَ المُغيرةِ ابنِ شُعبةَ: أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «مَنْ رَوى عنِّي حَديثاً وهُو يُرى أَنَّهُ كَذِبٌ؛ فهُو أَحَدُ الكاذِبَيْنِ»[2].

قالَ ابنُ حِبَّان: «في هٰذا الخَبرِ دليلٌ على صحَّةِ ما ذكرْنا؛ أَنَّ المحدِّثَ إذا روى ما لم يصحَّ عن النبيِّ ﷺ ممَّا تُقُوِّلَ عليهِ، وهو يعلمُ ذٰلك؛ يكونُ كأَحَدِ الكاذِبَيْنِ. على أَنَّ ظاهرَ الخَبَرِ ما هو أَشدُّ مِن هٰذا... فكُلُّ شاكٍّ فيما يَرْوي أَنَّهُ صحيحٌ أَو غيرُ صحيحٍ داخِلٌ في ظاهِرِ خِطابِ هٰذا الخَبَرِ...».

قلتُ: والأحاديثُ الدَّالَّةُ على التحرِّي والتثبُّتِ والتوثُّقِ كثيرةٌ وكثيرةٌ جدّاً، نكتَفي بإِيرادِ ما سبقَ منها.

وأَمَّا الآثارُ المرويَّةُ عنِ الصحابةِ والتابعينَ؛ فأَكثرُ مِن أَنْ تُحْصى، ومِنها

---

(١) انظر تخريج هاتين الروايتين وغيرهما في تعليقي على «جُزء (مَن كَذَب عليَّ)» (٣٨ و٧٢) للإمام الطبراني، نشر دار عمار.

(٢) رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١ / ٩) عنه.

وقال الحافظ ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (٢ / ٨٣٩): «وكفى بهٰذه الجملة وعيداً شديداً في حقِّ مَن روى الحديث، فيظن أنه كذب ـ فضلاً عن أن يتحقَّق ـ ولا يُبيِّنه؛ لأنه ﷺ جعل المحدِّث بذٰلك مشاركاً لكاذبه في وضعه».

التَّحذيرُ مِن الكذبِ؛ كمثلِ ما قالهُ الإمامُ أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ، الخليفةُ الرَّاشدُ، رضيَ اللهُ عنهُ: «إيَّاكُم والكذبَ؛ فإنَّ الكذبَ مجانبٌ للإيمانِ»[1].

قال الإمامُ الذهبيُّ رحمهُ اللهُ في «تذكرةِ الحُفَّاظِ» (١ / ٣ ـ ٥) بعد إيرادِه هذه الكلمةَ الطَّيِّبَةَ: «صَدَقَ الصِّدِّيقُ؛ فإنَّ الكَذِبَ رأْسُ النِّفاقِ، وآيةُ النِّفاقِ، والمؤمنُ يُطبعُ على المَعاصي والذُّنوبِ الشهوانيةِ، لا على الخِيانَةِ والكذبِ، فما الظنُّ بالكذبِ على الصَّادقِ الأمينِ صلواتُ اللهِ عليهِ وسلامُه؟!».

ثمَّ قالَ رحمهُ اللهُ ـ بعدَ إيرادِهِ عدداً مِن الأحاديثِ التي تقدَّم ذِكرُها ـ: «فهٰذا وعيدٌ لمَنْ نقلَ عن نبيِّهِ ما لم يَقُلْه، معَ غَلَبَةِ الظَّنِّ أنَّهُ ما قالَه، فكيفَ حالُ مَن تهجَّمَ على رسولِ اللهِ ﷺ، وتعمَّدَ عليهِ الكذبَ، وقوَّلَهُ ما لم يَقُلْ؟! . . .

فإنَّا للهِ وإنَّا إليهِ راجعونَ، ما ذي إلَّا بَلِيَّةٌ عظيمةٌ، وخَطَرٌ شَديدٌ ممَّن يَروي الأباطيلَ والأحاديثَ الساقطةَ المُتَّهَمَ نَقَلَتُها بالكَذِبِ.

فحَقٌّ على المُحَدِّثِ أنْ يتَوَرَّعَ في ما يُؤدِّيهِ، وأنْ يسألَ أهلَ المعرفةِ والوَرَعِ ليعينوهُ على إيضاحِ مرويَّاتِه».

وأمَّا مَن استرسَلَ فيما يسمعُ مِن غيرِ تثبُّتٍ أو تَحَرٍّ؛ فهو للسُّنَّةِ مفارقٌ، وللبدعةِ مُوافقٌ، وفي الإثمِ غارقٌ!

وعليهِ؛ فإنَّ الحالةَ الَّتي يَصِلُ إليها الناسُ عندَ غَلَبَةِ عواطِفِهم، واشتدادِ حماستِهم؛ دونما اهتمامٍ بالعلمِ الصحيحِ، والعقيدةِ الراسخةِ، تُورِدُهُم مواردَ الهَلاكِ، وتجعلُهُم مُواقِعينَ للمخالَفاتِ الشرعيَّةِ المؤدِّيَةِ للخُذْلانِ، حتَّى إنَّهُ لَيَرِدُ عليهِم اليومَ حَديثٌ نبويٌّ صحيحٌ قالَهُ رَسولُنا ﷺ في فِتَنِ آخِرِ الزَّمانِ؛ مُبَيِّناً أحوالَ

---

(١) انظر تخريجَه في تعليقي على «الفارق بين المصنف والسارق» (ص ٦٧).

الناسِ يومئـذٍ: «. . . إنَّهُ لَتُنْزَعُ عُقولُ أهلِ ذلكَ الزَّمانِ، ويَخْلُفُ هَباءٌ مِن الناسِ ، يَحْسَبُ أكثرُهم أنَّهُم على شيءٍ، وليسوا على شَيْءٍ»[1].

٢ ـ الثَّباتُ عندَ الفِتَنِ

ممَّا يَلْهَجُ بهِ المسلمُ الصادقُ في صَلواتِهِ وأذكارِه الدُّعاءُ بالثَّباتِ؛ داعِياً بدُعاءِ رسولِ اللهِ ﷺ: «اللهُمَّ يا مُقَلِّبَ القُلوبِ! ثَبِّتْ قَلبي على دينِكَ»[2].

فعندَ مواقعِ الفِتَنِ يظهَرُ ثباتُ الصَّادقينَ، وعندَ اختلاطِ الأمورِ يثبُتُ على الحقِّ ـ بلا امْتِراءٍ ـ عُلماءُ السُّنَّةِ بيقينٍ.

فلا يَلْفِتُهم عن حقِّهم واقعٌ أليمٌ، ولا يُبْعِدُهُم عنِ الثَّباتِ ظنٌّ عقيمٌ.

وما أجْمَلَ كلمةَ الإمامِ الأوزاعِيِّ رحمهُ اللهُ تعالى؛ قالَ: «كانَ مَن مضى مِن عُلمائِنا يقولُ: الاعتصامُ بالسُّنَّةِ نجاةٌ، والعلمُ يُقْبَضُ سريعاً، فنَعْشُ[3] العلمِ ثباتُ الدينِ والدُّنيا، وذهابُ العُلماءِ ذهابُ ذلك كلِّهِ»[4].

---

(١) رواه: ابن ماجه (٣٩٥٩)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ٢٢٢)؛ عن أبي موسى الأشعري، بسند صحيح.

وتمام تخريجه في «الإتمام لتخريج أحاديث المسند الإمام» (١٩٦٥٣)، يسر الله تمامه.

(٢) أخرجه: ابن ماجه (٤٨٣٤)، والآجري (٣١٧)، وابن أبي عاصم (٢٢٥)، والترمذي (٢١٤١)؛ من طرق عن أنس.

ورواه: أبو يعلى (٢٣١٨)، والحاكم (٢ / ٢٨٨)؛ عن جابر.

وسنده صحيح، وفي الباب عن عدَّة من الصحابة.

(٣) ثباتُه وبقاؤه.

(٤) رواه: ابن المبارك في «الزهد» (١ / ٢٨١)، والدارمي (٩٧)، واللالكائي (١٣٦)، وأبو نُعيم في «الحلية» (٣ / ٣٦٩).

وفي أَزمنةِ الفتنةِ التي نعيشُها نرى بُعداً سحيقاً عن هٰذه المعاني كُلِّها، ونرى اضطراباً في الأقوالِ والأفعالِ، واختلافاً في كلماتِ الرِّجالِ؛ ممَّا يجعلُ كلمةَ الصَّحابيِّ الجَليلِ حذيفةَ بنِ اليَمانِ صاحبِ سرِّ رسولِ اللهِ ﷺ ذاتَ موقعٍ جَدِّ مناسِبٍ في هٰذا المقامِ، وهٰذه الأيَّامِ:

فقد روى الإمامُ الحاكمُ في «مستدركه» (٤ / ٤٦٧) عنهُ؛ قالَ: «إذا أَحبَّ أَحدُكُم أَنْ يعلمَ أَصابَتْه الفتنةُ أَم لا؛ فلْيَنْظُرْ، فإنْ كانَ رأى حَلالاً كانَ يراهُ حراماً؛ فقد أَصابَتْهُ الفتنةُ، وإنْ كانَ يَرى حَراماً كان يراهُ حَلالاً؛ فقد أَصابَتْهُ».

وقالَ الحاكمُ: «هٰذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ على شرطِ الشيخينِ».

ووافقهُ الذهبيُّ.

قلتُ: فهٰذا ميزانٌ دقيقٌ يجبُ على المؤمنينَ الموحِّدين تَطبيقُهُ في حياتِهم كُلِّها بعامَّةٍ، وفي وَقْتِ الفتنةِ بخاصَّةٍ، حتى يعْلَموا مِن أَنفسِهم بأَنفُسِهم أَنَّهُم لا زالوا على خيرٍ، فلم يَحْرِفْهم واقعٌ، ولم يُغَيِّرْهُم دافِع، بل هُم على الحَقِّ ثابِتونَ، وللكتابِ والسُّنَّةِ مُتَّبعونَ.

٣ ـ من أَسبابِ الوَضْعِ [١] في الحديثِ

تكلَّمَ العلماءُ قديماً وحَديثاً في الأسبابِ الَّتي جَعَلَتْ بعضَ الوضَّاعينَ يكْذِبونَ على رسولِ اللهِ ﷺ، فكانَ منها الأسبابُ السياسيَّةُ؛ تقرُّباً للأمراءِ، واستجابةً لواقِعِهم... ونحوَ ذٰلك.

---

(١) الوضع: هو الكذب، والحديث الموضوع: هو المُخْتَلَق المصنوع المكذوب.

والمُتَتَبِّعُ لتاريخِ الكذبِ والوَضْعِ في الحديثِ[1] يرى أَنَّهُ بَدَأَ زَمَنَ الفتنةِ الكُبرى، التي كانتْ بينَ الصَّحابةِ رضيَ اللهُ عنهُم، «فلقَدْ طاشَتْ خلالَ ذلك أَحلامُ بعضِ أَتباعِ كُلٍّ منهما، فالتَمَسوا مُناوَأَةَ خصومِهم بوضْعِ الأحاديثِ التي تؤيِّدُهُم وحِزْبَهم»[2].

وقـد روى الإمـامُ مسلمٌ في مقدِّمةِ «صحيحِه» (١ / ١٥) عن التَّابعيِّ الجليلِ محمد ابن سيرين قولَه: «لم يكونوا يسأَلونَ عن الإسنادِ، فلمَّا وقَعَتِ الفتنةُ؛ قالوا: سمُّوا لنا رجالَكُم، فيُنْظَرُ إلى أَهلِ السُّنَّةِ فيُؤخَذُ حديثُهم، ويُنْظَرُ إلى أَهلِ البِدَعِ فلا يُؤخَذُ حَديثُهم».

فالفِتَنُ ـ إذنْ ـ مَزَلَّةُ الأقدامِ، ومدْحَضَةُ العُقولِ، ومُحَيِّرةُ الأفهامِ.

وهٰـذا التَّحذيرُ العميقُ كانَ في عَصْرِ الخيريَّةِ والفَضْلِ؛ كما صحَّ عنِ النبيِّ ﷺ: «خيرُ النـاسِ قَرْني، ثمَّ الَّذينَ يَلونَهم، ثمَّ الَّذينَ يلونَهم»[3]، فما بالكُم في عُصورِنا المتأَخِّرَةِ هٰذه التي قالَ رسولُ اللهِ ﷺ في مثلِها: «لا يَأْتي عليكُم زمانٌ إلَّا والَّذي بعدَهُ شرٌّ منهُ، حتَّى تَلْقَوْا ربَّكُم»[4]؟!

فالواجبُ الأناةُ والتأنِّي، لا مُجَرَّدُ الحنينِ والتمنِّي؛ بعيداً عن شَرْعِ اللهِ ومنهجِه السُّنِّي.

وفي مثلِ هٰذا المقامِ يأْتي التَّحذيرُ النبويُّ الصريحُ، وهو ما رَواهُ أَبو هُريرةَ

---

(١) انظر: «النكت على ابن الصلاح» (٢ / ٨٥٦)، و«الوضع في الحديث» للدكتور عمر فلاتة، ففيهما زيادة إيضاح.

(٢) «الحديث النبوي» (ص ٢٤٧) للأخ الشيخ محمد الصباغ.

(٣) رواه: البخاري (٥ / ١٩٠)، ومسلم (٢٥٣٥)؛ عن عِمران بن حصين.

(٤) رواه البخاري (٧٠٦٨) عن أنس.

رضيَ اللهُ عنـهُ عن النبيِّ ﷺ: «سيكونُ في آخِرِ أُمَّتي أُناسٌ يُحَدِّثونَكُم ما لم تَسْمَعوا أَنتُم ولا آباؤكُم؛ فإيَّاكُم وإيَّاهُم».

وفي لفظٍ آخـرَ: «يَكـونُ في آخِـرِ الـزَّمانِ دَجَّالونَ كَذَّابونَ، يأْتونَكُم مِن الأحاديثِ بما لَمْ تَسْمَعوا أَنتُم ولا آباؤكُم؛ فإيَّاكُم وإيَّاهُم؛ لا يُضِلُّونَكم ولا يَفْتِنونَكُم»[1].

لهٰـذا كُلِّهِ؛ فإنَّ العصرَ الذي نعيشُهُ ـ بفتنَتِهِ الحاضرةِ هٰذه، وبسياساتِهِ المُتدابِرَةِ المُتطاحِنَةِ ـ يَجْعَلُ الوَضْعَ في الحديثِ مُتَجَدِّداً (حَيويّاً)!!

فالحَذَرَ الحذرَ مِن ذٰلك؛ فمَن فَعَلَهُ أَو تابَعَ فاعِلَه؛ فهو هالكٌ.

٤ ـ مِن علاماتِ الحَديثِ الموضوعِ

ذَكَرَ أَئمَّةُ العلمِ ونُقَّادُه ضوابِطَ وعلاماتٍ يُعْرَفُ بها الحديثُ الموضوعُ المكذوبُ[2]:

منها في السَّنَدِ؛ كوجودِ كَذَّابٍ أَو مُتَّهمٍ أَو متروكٍ أَو وضَّاعٍ.

ومنها في المتنِ، وهي علاماتٌ عدَّةٌ، ذَكَرها العلاَّمةُ ابنُ قيِّمِ الجوزيَّةِ في «المنارِ المُنيف في الصَّحيحِ والضَّعيف» (٤٣ ـ ٨٤)، أَوْصَلَها إلى ثلاث عشرةَ علامةً:

فكانَ منها (ص ٦٣): «أَنْ يكونَ في الحديثِ تاريخُ كذا وكذا...».

وكرَّره في (ص ١١٠) قائلاً: «ومنها أَحاديثُ التواريخِ المستقبلَةِ، وهي

---

(١) والروايتان في مقدمة «صحيح مسلم» (٦ و٧).

(٢) وانظر ما سيأتي (ص ٣٧).

كُلُّ حديثٍ فيه: إذا كانتْ سنةُ كذا وكذا... حلَّ كذا وكذا...».

فهٰذه قاعدةٌ مهمَّةٌ جدّاً؛ يُعْرَفُ مِن خِلالِها كثيرٌ مِن المرويَّاتِ التي يتناقلُها الناسُ فيما بينَهم في أَيَّامِنا هٰذهِ؛ أَيَّامِ الفِتنِ والابتلاءاتِ، والمِحَنِ والمُلِمَّاتِ.

وقالَ ابنُ الصَّلاحِ في «علومِ الحديثِ» (ص ٨٩): «وإِنَّما يُعْرَفُ كونُ الحديثِ موضوعاً بإقرارِ واضعِه، أَو ما يتنزَّلُ منزلةَ إقرارِه، وقد يفهمونَ الوضعَ مِن قرينةِ حالِ الرَّاوي أَو المرويِّ؛ فقد وُضِعَتْ أَحاديثُ طويلةٌ يشهدُ بوضعِها ركاكةُ أَلفاظِها ومعانيها».

وقالَ ابنُ الجَوْزيِّ: «ما أَحسنَ قولَ القائلِ: إذا رأَيتَ الحديثَ يُبايِنُ المعقولَ، أَو يخالِفُ المنقولَ، أَو يُناقِضُ الأصولَ، فاعْلَمْ أَنَّهُ موضوعٌ».

قالَ: «ومعنى مُناقضتِهِ للأصولِ: أَنْ يكونَ خارجاً عنْ دواوينِ الإسلامِ مِن المسانيدِ والكُتُبِ المشهورةِ»[1].

٥ ـ الأسانيدُ أَنسابُ الكُتُبِ

مِن القواعِدِ المُتَّفقِ عليها بينَ أَهلِ العلمِ: أَنَّ الكُتُبَ والمُؤلَّفاتِ إِنَّما تثبُتُ نسبتُها لمؤلِّفيها بأَسانيدِها إليهِم ورُواتِها عنهُم، فما لم يَكُن لهُ سَنَدٌ صحيحٌ أَمينٌ؛ فهو باطلٌ بيقين، وبالردِّ قَمين.

لِذا؛ كان من لطيفِ عباراتِهم، ومُسْتَحْسَنِ كَلماتِهم، قولُهم رحمهُم اللهُ: «الأسانيدُ أَنسابُ الكُتُبِ»[2].

---

(١) «تدريب الراوي» (١ / ٢٧٧).

(٢) «فتح الباري» (١ / ٥).

فالكتابُ الذي لا سندَ لهُ: لا أَصلَ لهُ، ولا صِحَّةَ لهُ، فبالإسنادِ يتميَّزُ الدَّخيلُ مِن الأصيلِ، وينْتَفي المدخولُ والمَنْحولُ.

فهٰذه قاعدةٌ مهمَّةٌ جدّاً، يرى النَّاظرُ في مصنَّفاتِ العلماءِ ومؤلَّفاتِهم تَطبيقاتِها العَمَليَّةَ وتقريراتِها العلميةَ.

ولو لم يكنْ ذٰلك كذٰلك؛ لكانَ بابُ تصنيفِ الكُتُبِ ودَسِّها وانْتِحالِها مُشْرَعاً مفتوحاً؛ يَلِجُه كلُّ مُفْسِدٍ أَفَّاكٍ!

لٰكنَّ الأمرَ ليسَ كذٰلك والحمدُ لله.

٦ ـ حُكْمُ روايةِ الإسرائيليَّات[١]

ظنَّ كثيرٌ مِن النَّاسِ أنَّ قولَ نبيِّنا ﷺ: «حَدِّثوا عن بَني إسرائيلَ ولا حَرَجَ»[٢] جائزٌ لكُلِّ أحدٍ، وعلى أيَّةِ صِفَةٍ؛ ناسينَ أو متناسينَ، جاهِلينَ أو مُتجاهلينَ، الأحاديثَ النبويَّةَ الأخرى الَّتي فيها تقييدُ هٰذا الإطلاقِ تقييداً علميّاً دقيقاً!

فأقولُ وباللهِ التَّوفيقُ:

قد روى البخاريُّ في «صحيحِه» (٧٣٦١) عن أبي هُريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ قولَه: كانَ أهلُ الكِتابِ يقرؤونَ التَّوراةَ بالعبرانيَّةِ، ويُفَسِّرونَها بالعَربيَّةِ لأهلِ الإسلامِ، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لا تُصَدِّقوا أهلَ الكِتابِ ولا تُكَذِّبوهُمْ، وقولوا: آمَنَّا باللهِ وما أُنْزِلَ إلَيْنا».

---

(١) والإسرائيليات هي ما يُروى أو يُنْقل عن بني إسرائيل وكتبهم من أخبار أو روايات.

(٢) رواه البخاري (٣٤٦١) عن ابن عمر، ومسلم (٣٠٠٤) عن أبي سعيد.

وثَبَتَ[1] عن عُمَر رَضيَ اللهُ عنهُ أنَّهُ أتى النبيَّ ﷺ، فقالَ: إنَّا نسمعُ أحاديثَ مِن يهودٍ تُعجبُنا، أفترى أنْ نكتُبَ بعضَها؟ فقالَ ﷺ: «أمُتَهَوِّكونَ أنتُم كما تهوَّكَتِ اليهودُ والنَّصارى؟! لقد جِئتُكُم بها بيضاءَ نقيَّةً، ولو كانَ موسى حيّاً؛ ما وَسِعَهُ إلَّا اتِّباعي»[1].

قالَ الإمامُ البَغَويُّ في «شرحِ السُّنةِ» (١ / ٢٧١): «(أمُتَهَوِّكونَ)؛ أي: مُتَحَيِّرونَ أنتُم في الإسلامِ، لا تعرفونَ دينَكُم، حتَّى تأخذوهُ مِن اليهودِ والنَّصارى!!».

وأخرجَ البخاريُّ في «صحيحِه» (٧٣٦٣) عن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما؛ قالَ: «كيفَ تسألونَ أهلَ الكتابِ عن شيءٍ وكتابُكُم الذي أُنْزِلَ على رسولِ اللهِ أحدثُ؛ تقرؤونَهُ مَحْضاً لم يُشَبْ، وقد حَدَّثَكُم أنَّ أهلَ الكِتابِ بدَّلوا كتابَ اللهِ وغيَّروهُ، وكَتَبوا بأيديهِمُ الكتابَ، وقالوا: هُو مِن عندِ اللهِ لِيَشْتَروا بهِ ثَمناً قليلاً؟! ألا يَنْهاكُم ما جاءَكُم مِن العلمِ عن مسألَتِهِم؟! لا واللهِ ما رأَيْنا مِنهُم رجلاً يسألُكُم عنِ الَّذي أُنْزِلَ عليكُم».

قالَ الإمامُ ابنُ كثيرٍ في «البدايةِ والنهايةِ» (٢ / ١٣٤): «فهٰذه الأحاديثُ دليلٌ على أنَّهُم قد بدَّلوا ما بأيديهِم مِن الكُتُبِ السَّماويةِ، وحرَّفوها، وأوَّلوها، ووضعوها على غيرِ مواضِعها، ولا سيَّما مِنَ المعرَّباتِ التي لم يُحيطوا بها عِلماً وهي بلُغَتِهم! فكيفَ يعرِّبونَها عنها بغيرِها؟!

ولأجْلِ هٰذا وقعَ في تعريبِهِم خَطَأ كبيرٌ، ووَهَمٌ كثيرٌ، معَ ما لهُم مِن المقاصِدِ الفاسدةِ، والآراءِ الباردةِ.

---

(١) حديث حسن، انظر طرقه وشواهده في «الإتمام...» (١٥١٩٥).

وهـذا يتحقَّقُه مَن نَظَرَ في كُتُبِهم الَّتي بأَيديهم، وتأَمَّلَ ما فيها مِن سوءِ التَّعبيرِ، وقَبيحِ التَّبديلِ والتَّغييرِ، وباللهِ المُستعانُ، وهُو نِعْمَ المَولى ونعمَ النَّصيرِ».

وعليهِ؛ فيُحْمَلُ قولُه ﷺ: «وحَدِّثوا عنْ بَني إسرائيلَ ولا حَرَجَ» على ما وافقَ شَريعَتَنا، وما «علِمْنا صِحَّتَهُ مِمَّا بأَيدينا مِمَّا يشهَدُ لهُ بالصِّدْقِ»؛ كما قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في «مقدِّمةِ أُصولِ التَّفسيرِ» (١٣ / ٣٦٦ - مجموع الفتاوى).

٧ - الملاحمُ وأَشراطُ الساعةِ

قالَ العلاَّمَةُ صِدِّيق حَسَن خان القِنَّوْجي في «أَبجدِ العلوم» (٢ / ٥١٨) في تعـريفـه لـ «علم الملاحم»: «جمع (ملحمة)، وهي الواقعةُ العظيمةُ في الفتنةِ؛ مثلُ: بُخْتَنَصَّر، ووقعة جنكيز خان، وهولاكو، وتَيمور».

ثـم قال بعد أَن ذكَرَ إخبارَ النبيِّ ﷺ عن الفِتَنِ: «... وقد وَقَعَتْ منها ملاحمُ وفتنٌ كثيرةٌ، وسيقعُ ما بقيَ منها، **ولٰكنَّ العلمَ بمواقِيتِها مِمَّا استأْثَرَ اللهُ سُبحانَه وتعالى بعلمِهِ**، ولا يتيسَّرُ لبَشَرٍ أَنْ يعلمَ بوقتِها؛ **إلاَّ بعدَ وقوعِها، وحُصولِ التَّطبيقِ بالأحاديثِ الواردةِ فيها...**».

ثمَّ قالَ: «ولا ينبغي لِمَن يعتَقِدُ دينَ الإسلامِ بقلبه السَّليمِ أَنْ يميلَ عندَ حُدوثِ أَمثالِ تلكَ الحَوادِثِ والأحوالِ إلى أَقوالِ المشايخِ وآراءِ الرِّجالِ، بلِ الَّذي يجبُ على كُلِّ مؤمنٍ باللهِ ورسولِهِ واليومِ الآخِرِ أَنْ يستعلِمَ حُكْمَ الفتنِ قبلَ الابتلاءِ بها مِن السُّنَّةِ؛ كما قيلَ: «أَعْطِ القوسَ بارِيَها»[1]، ولا مَنْجا مِن

(١) هو مثلٌ عربيٌّ مشهور.

حوادِثِ الدُّنيا لأحدٍ كائناً مَن كانَ، ولا مَلْجَأَ لهُ إلَّا اللهُ تعالى، وهُو الَّذي يتولَّى الصَّالحينَ مِن عبادِهِ، ويؤمِّنُهُم مِن المَخاوِفِ والهَلَكَةِ في أَرضِهِ وبلادِهِ، وباللهِ التَّوفيقُ».

وقالَ الإمامُ القُرطبيُّ في «التذكرةِ بأُمورِ الآخرةِ» (ص ٦٢٨) ـ بعد ذِكرِه عدداً مِن أَحاديثِ الملاحمِ والغيبيَّاتِ وأَشراطِ الساعةِ ـ: «إنَّ ما أَخبرَ بهِ النبيُّ ﷺ مِن الفِتَنِ والكوائنِ؛ أَنَّ ذٰلكَ يكونُ، وتعيينُ الزَّمانِ في ذٰلك مِن سنةِ كذا وكذا... يحتاجُ إلى طريقٍ صحيحٍ يقْطَعُ العُذْرَ، وإنَّما ذٰلك كوقتِ قيامِ الساعةِ، فلا يعلمُ أَحدٌ أيَّ سَنَةٍ هيَ، ولا أَيَّ شهرٍ».

وقد نَصَحَ الإمامُ الخَطيبُ البَغداديُّ في كتابِه «الجامع لأخلاقِ الرَّاوي وآدابِ السَّامع» (٢ / ١٦٠ ـ ١٦٣) طَلَبَةَ العلمِ بتركِ الاشتغالِ بأَخبارِ الأوائلِ؛ مثلِ «كتاب المبتدإ»... ونحوِه؛ «فإنَّ الشُّغْلَ بذٰلك غيرُ نافعٍ».

ثمَّ قالَ رحمهُ اللهُ: «ونظيرُ ما ذكَرْناهُ آنفاً أَحاديثُ الملاحمِ، وما يكونُ مِن الحوادِثِ؛ فإنَّ أَكثرَها موضوعٌ، وجُلَّها مصنوعٌ؛ كالكتابِ المنسوبِ إلى دانيال، والخُطَب المرويَّة عن علي بن أَبي طالبٍ».

ثُمَّ روى رحمهُ اللهُ ـ بإسنادِه ـ عن الإمامِ أَحمدَ رحمهُ اللهُ تعالى قولَه: «ثلاثةُ كُتُبٍ ليسَ لها أُصولٌ: المَغازي، والملاحمُ، والتَّفسيرُ»[1].

ثمَّ شرحَ ذٰلكَ بقولِه: «وهٰذا الكلامُ محمولٌ على وجْهٍ، وهو أَنَّ المُرادَ بهِ كُتُبٌ مَخْصوصةٌ في هٰذهِ المعاني الثلاثةِ، غيرُ معتمَدٍ عليها، ولا موثوقٍ بصحَّتِها؛ لِسوءِ أَحوالِ مُصَنِّفيها، وعَدَمِ عدالةِ ناقِليها، وزياداتِ القُصّاصِ فيها.

(١) وانظر لزاماً: «البرهان» (٢ / ١٥٦) للزركشي، و«الإتقان» (٢ / ١٧٨) للسيوطي.

فأمَّا **كُتُبُ الملاحمِ** ؛ فجميعُها بهذهِ الصِّفةِ، وليسَ يصحُّ في ذِكْرِ الملاحمِ المُرْتَقبةِ والفِتَنِ المُنْتَظَرَةِ غيرُ أحاديث يسيرةٍ اتَّصلتْ أسانيدُها إلى الرسولِ ﷺ من وجوهٍ مَرْضيَّةٍ، وطُرُقٍ واضحةٍ جليَّةٍ».

وقد ذكر الحافظُ ابنُ حَجَر العسقلانيُّ في «لسانِ الميزانِ» (١ / ١٣) سببَ ذلك، وهو أنَّ العمدَةَ فيها على الإسرائيليَّاتِ.

وها هُنا **تنبيهاتٌ ثلاثةٌ**:

الأوَّلُ: أنَّ أشراطَ السَّاعةِ وما يتَّصلُ بها تُعَدُّ مِن الغيبيَّاتِ، والغيبيَّاتُ مِن أُصولِ العقيدةِ، وأُصولُ العقيدةِ لا تَثْبُتُ إلَّا بالأسانيدِ الصَّحيحةِ الثَّابتةِ عندَ أهلِ العلمِ المُختَصِّينَ.

فلا يجوزُ أنْ يُستَدَلَّ على أشراطِ الساعةِ بما هُو دُونَ ذلكَ مِن الضَّعيفِ أو الموضوعِ ونحوِهما.

ومِن تَمامِ هذا أنْ نُشيرَ إلى أنَّ هُناكَ قَوْلاً مَرجوحاً يَرى أنَّ العقائدَ لا تَثْبُتُ[1] بالصَّحيحِ مجرَّداً؛ ما لم يَكُن مُتواتِراً! فما بالُ (بَعْضِهِم) يستدلُّ بغيرِ الصحيحِ - بَلْهَ المُتواترِ - على إثباتِ شيءٍ مِن هذهِ الغَيبيَّاتِ؟!

الثَّاني: أنَّ الأحاديثَ الوارِدةَ في أشراطِ الساعةِ إنَّما الحِكْمَةُ مِن إيرادِها ودِلالةِ النَّاسِ عليها؛ ما قالَهُ الإمامُ القرطبيُّ في «التذكرة» (ص ٦٢٤): «تنبيهُ النَّاسِ عنْ رقدَتِهم، وحثُّهُم على الاحتياطِ لأنفُسِهم بالتوبةِ والإنابةِ؛ كي لا يُباغَتُوا بالحَوْلِ بينَهُم وبينَ تدارُكِ العوارِضِ منهُم.

فيَنْبَغي للنَّاسِ أنْ يَكونوا بعدَ ظُهورِ أشراطِ الساعةِ قد نَظَروا لأنْفُسِهِم،

---

(١) انظر ردّه في «مختصر الصواعق المرسلة» (٢ / ٣٣٢ - ٤٤٦) للعلامة ابن القيم.

وانْقَطَعوا عنِ الدُّنيا، واستعدُّوا للساعةِ الموعودِ بها، واللهُ أعلمُ».

وعليهِ؛ فإنَّ إيرادَ أحاديثِ أشراطِ الساعةِ قبلَ وقوعِها؛ إنَّما هُو للتَّنبيهِ والتَّحذيرِ.

أمَّا أَنْ يُورِدَها (بعضُهُم) لمجرَّدِ مُشابهةٍ لواقعٍ ما، أو مُماثلةٍ لحَدَثٍ مُعَيَّنٍ؛ فهٰذا ليسَ مِن الأصولِ العلميَّةِ الصَّحيحةِ.

وقد سَبَقَ (ص ٢٠) أنَّ أشراطَ الساعةِ «لا يتيسَّرُ لبَشَرٍ أَنْ يعلَمَ بوقْتِها إلَّا بعدَ وقوعِها وحُصولِ التَّطبيقِ بالأحاديثِ الواردةِ فيها»؛ كما قالَ العلَّامةُ القِنَّوْجِيُّ.

إذ مثلُ ذٰلك الاستدلالِ قبلَ الوقوعِ لمجرَّدِ تلكَ المشابهةِ أو المماثلَةِ ـ على فَرَضِ صحَّةِ الأحاديثِ المستَدَلِّ بها وثُبوتِها ـ إنَّما هُو فَتْحٌ لبابِ ظَنٍّ كبيرٍ، يؤدِّي إلى اضطرابٍ في المفاهيمِ، وتغايُرٍ في الأفكارِ، وتشتُّتٍ للأنظارِ!!

ومِن أقربِ الأدلَّةِ على ما ذكرتُ: ما رواهُ الإمامُ مسلمٌ في «صحيحِه» (١٨٤٤) عن النبيِّ ﷺ: أنَّهُ قالَ: «إنَّ أُمَّتَكُم هٰذه جُعِلَ عافيَتُها في أوَّلِها، وسيصيبُ آخِرَها بلاءٌ وأُمورٌ تُنكِرونَها، وتَجيءُ فتنةٌ فيُرَقِّقُ[1] بعضُها بعضاً، وتجيءُ الفتنةُ فيقولُ المؤمنُ: هٰذه مُهْلِكتي، ثمَّ تنكشفُ، وتجيءُ الفتنةُ فيقولُ المؤمنُ: هٰذهِ... هٰذهِ... فمَن أَحبَّ أَنْ يُزَحْزَحَ عنِ النَّارِ ويُدْخَلَ الجنَّةَ؛ فلتَأْتِهِ منيَّتُهُ وهُو يُؤمِنُ باللهِ واليومِ الآخِرِ».

فهٰذا دليلٌ جَلِيٌّ واضحٌ أنَّ مجرَّدَ المشابهةِ لا تستلزِمُ المُطابقةَ، أو تنزيلَ

---

(١) اختُلف في ضبط هٰذا اللفظ ومعناه، وأقربُها ـ إن شاء الله ـ أنَّ المراد منه: «يُشبه بعضها بعضاً».

الغيبيَّاتِ على الواقِعيَّاتِ.

ثمَّ في الحديثِ إشارةٌ بَيِّنَةٌ إلى ما يَعْصِمُ المؤمنُ بِهِ نفسَه عندَ وُرودِ الفِتَنِ، واصطراعِ الأحداثِ.

وأُوردُ مثالَيْنِ يؤكِّدانِ ـ بجلاءٍ ـ ما انتهيتُ إليهِ:

الأوَّلُ: ما قالَـه العـلاَّمةُ السُّيوطيُّ في «الكشفِ عن مُجاوزةِ هٰذهِ الأمةِ الألفَ» (ص ٢٣) بعد ذكرِه عدداً مِن الأحاديثِ والآثارِ[1] التي فيها تحديدُ عُمُرِ الدُّنيا وعددُ سنواتِها (!) قالَ: «الَّذي دلَّتْ عليهِ الآثارُ أَنَّ مدَّةَ هٰذه الأمةِ تزيدُ على أَلفِ سنةٍ، ولا تبلُغُ الزِّيادةُ عليها[2] خمسَ مئةِ سنةٍ...».

قلتُ: ثمَّ ذكرَ رحمهُ اللهُ عدَّةَ آثارٍ؛ لِيُثْبِتَ منها دَعواهُ!! فيها تواريخُ وحساباتٌ!!

وقـد جَمَعَ تلكَ التواريخَ العلاَّمةُ الصَّنْعانيُّ ـ كما في «الإذاعةِ لأشراطِ الساعةِ» (ص ١٨٤) ـ، وقالَ: «فهٰذه مئتا سنةٍ وثلاثٌ وستُّونَ سنةً.

ونحنُ الآنَ في القرنِ الثاني عَشَر، ويُضافُ إليهِ مئتانِ وثلاثٌ وستُّونَ سنةً، فيكونُ الجميعُ أَربعةَ عشرةَ مئةً وثلاثةً وستِّينَ.

وعلى قولِه: إنَّهُ لا يبلُغُ خمسَ مئةِ سنةٍ بعدَ الألفِ؛ يكونُ منْتَهى بقاءِ الأمةِ بعدَ الألفِ، أَربعَ مئةِ سنةٍ وثلاثاً وستِّينَ سنةً، ويتخرَّجُ منهُ أَنَّ خُروجَ الدَّجَّالِ ـ أَعاذَنا اللهُ من فِتنتِه ـ قبلَ انخرامِ هٰذه المئةِ التي نحنُ فيها، وهي المئةُ الثانيةَ عشرةَ مِن الهجرةِ النبويَّةِ»!!

---

(١) لم يصحَّ من الأحاديث شيءٌ، أما الآثار؛ فغالبها من الإسرائيليات.

(٢) أي: على الألف.

وعقَّبَ عليهِ القِنَّوْجيُّ بقوله: «وقد مضى إلى الآنَ على الألفِ نحوٌ مِن ثلاث مئةِ سنةٍ، ولم يظهَرِ المهديُّ! ولم ينزلْ عيسى! ولم يَخْرُجِ الدَّجَّالُ! فدلَّ على أنَّ هٰذا الحسابَ ليسَ بصحيحٍ»!!

قلتُ: فتأمَّلوا ـ عَصَمنا اللهُ وإيَّاكُم ـ كيفَ يكونُ تَنْزيلُ أماراتِ الساعةِ وأشراطِها قبلَ وقوعِها!!

وقد قالَ الشيخُ مَرْعيٌّ الكَرْميُّ الحَنْبليُّ في رسالتِه «بهجةِ النَّاظرينَ»[1] تعقُّباً على السُّيوطيِّ: «وهٰذا مردودٌ؛ **لأنَّ كُلَّ مَنْ يتكلَّمُ بشيءٍ مِن ذٰلك؛ فهو ظَنٌّ وحُسبانٌ، لا يقومُ عليهِ بُرهانٌ**».

وهٰذه قاعدةٌ مُهِمَّةٌ في هٰذا البابِ.

المثالُ الثَّاني: ما تَناقَلَهُ بعضُ الخُطباءِ والوُعَّاظِ وكثيرٌ مِن النَّاسِ والعوامِّ في شهرِ رمضانَ لسنةِ (١٤٠٩هـ) وتداوَلوه في بَلَدنا هٰذا مِن حديثٍ نقلوهُ مِن كتاب «كَنْز العُمَّال»[2] (١٤ / ٥٦٩) عن ابنِ مسعودٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «**إذا كانَ صيحةٌ في رَمضانَ؛ فإنَّهُ يكونُ معمعةٌ في شَوَّالَ... والصَّيحةُ هدَّةٌ في النصفِ مِن رمضانَ ليلةَ الجمعةِ، فتكونُ هدَّةٌ توقِظُ النائمَ، وتُقعِدُ القائمَ... فإذا وافَقَ شهرُ رمضانَ في تلكَ السنةِ ليلةَ الجمعةِ، فإذا صلَّيْتُم الفجرَ مِن يومِ الجُمُعةِ؛ فادْخُلوا بيوتَكُم، وأَغْلِقوا أبوابَكُم، وسُدُّوا كُواكُم، ودَثِّروا أنْفُسَكُم، وسُدُّوا آذانَكُم، فإذا أَحْسَسْتُم بالصَّيحةِ؛ فخِرُّوا للهِ سُجَّداً، وقولوا: سُبحانَ القُدُّوسِ، سُبحانَ القُدُّوسِ، رَبُّنا القُدُّوسَ؛ فإنَّهُ مَن فعَلَ نَجا، ومَن لَمْ يفْعَلْ هَلَكَ**».

---

(١) كما في «الإذاعة» (ص ١٨٧).

(٢) انظر ما سيأتي (ص ٥٥) عنه.

هٰذا مختصرهُ.

وقد انْتَشَرَ هٰذا الحديثُ في ذٰلكَ العامِ انتشاراً كبيراً، وحَسِبَ كثيرٌ مِن الناسِ (!) أَنَّ الساعةَ كادتْ (!) تقومُ! فخافوا... وخوَّفوا مَن حولَهم، وخُطِبَ بِهِ على المَنابِرِ، وصارَ دَيْدَنَ المجالسِ... وهٰكذا...

وكُنتُ قد كتبتُ مقالاً بتاريخ ٢٠/ ٤/ ١٩٨٩م، نُشِرَ في جريدة الدُّستور الأردنية في الرابع عشر من شهر رمضان في العام نفسِه (١٤٠٩هـ)؛ بيَّنْتُ فيهِ كذبَ هٰذا الحديثِ، وبُعْدَهُ عن الصحَّةِ والثُّبوتِ، وأنَّهُ لا يجوزُ الاستدلالُ بمثلِه قطُّ على أَشراطِ الساعةِ وعلاماتِها.

ثُمَّ!!

جاءَ النِّصْفُ مِن رمضانَ، وانْتَهى رمضانُ كُلُّهُ، وجاءَ رمضانُ آخَرُ!! وهٰكذا... دونَ أَن تكونَ صيحةٌ، أَو تأْتيَ هَدَّةٌ!!

فهٰذانِ مثالانِ ـ في القديم والحديثِ ـ يُبَيِّنانِ بجَلاءٍ عَدَمَ جوازِ الاستدلالِ بما لا يصحُّ مِن الحديثِ في معرفةِ الساعةِ وأَشراطِها، لعلَّهُ يكونُ فيهِما رادِعٌ (علمِيٌّ) لكُلِّ مَنْ يستَبِقُ الأَحْداثَ؛ مُتَكَلِّماً بالأوهامِ والأضغاثِ!

أَمَّا الصَّحيحُ الثابتُ مِن الحديثِ في أَشراطِ الساعةِ وعلاماتِها؛ فلا يجوزُ الاستدلالُ بهِ على واقعةٍ معيَّنَةٍ، أَو نازلةٍ ما قبلَ وقوعِها؛ لمجرَّدِ المُماثَلَةِ أَو المُشابهةِ، وإنَّما تُورَدُ كأُصولٍ عامَّةٍ، وقواعدَ كُلِّيَّةٍ؛ تحذيراً وتنبيهاً.

الثالثُ: أَنَّ مُطابقةَ الحديثِ الضَّعيفِ[1] لشيءٍ مِن الواقعِ أَو مُشابهَتَهُ؛ لا

(١) ولا أقول: المكذوب، أو الذي لا أصل له؛ فهما خارجان من دائرة البحث تماماً.

تدلُّ على ثُبوتِه وصحَّتِه، إذ لعلمِ الحديثِ قواعدُه وأُصولُه، وطرائقُ تصحيحِ رواياتِه معلومةٌ معروفةٌ، لها أربابُها، ويعرفُها أصحابُها.

ثمَّ إنَّ فتحَ بابِ التَّصحيحِ لمجرَّدِ المُشابهةِ أو المُطابقةِ فتْحٌ لبابِ ظنٍّ كبيرٍ، قد يؤدِّي ـ عياذاً باللهِ ـ إلى زعزعةِ الثقةِ بالسُّنَّةِ النبويَّةِ المشرَّفةِ، وعدَمِ قَبولِها عندَ بعضِ ضُعَفاءِ النُّفوسِ ومَريضي القُلوبِ.

وبيانُ ذلكَ مِن وُجوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ دعوى التَّصحيحِ لمجرَّدِ المشابهةِ أو المُطابقةِ قد يُقابِلُها دعوى الرَّدِّ والإنكارِ فيما لم يأْتِ لهُ مِن السُّنَنِ شَبَهٌ أو مُطابقةٌ.

الثَّاني: أنَّ الجَزْمَ بأنَّ الحديثَ الفلانيَّ واردٌ في هذه الحادثةِ أو تلكَ؛ ظنٌّ وتَخْمينٌ، فقدْ مرَّتْ حوادِثُ كثيرةٌ مُتشابهةٌ على مرِّ التاريخِ الإسلاميِّ، فما هُو بُرهانُ الجزْمِ ودليلُه على أنَّ هذا الحديثَ أو ذاكَ آتٍ في هذهِ الحادثةِ أو تلكَ بعينِها؛ دونَ ما سَبَقها؛ فَضْلاً عمَّا سَيأْتي في المُسْتَقبلِ مِن مِثْلِها؟!

الثَّالثُ: أنَّنا رَأَيْنا ـ وللأسفِ ـ عدَداً مِن الدُّعاةِ (العَصْرانيِّينَ)، فَضْلاً عن بعضِ (المُثَقَّفينَ)، يَرُدُّونَ بعضَ ما صَحَّ مِن الأحاديثِ النبويَّةِ الواردةِ في ذِكْرِ بعضِ المُعجزاتِ الطبيَّةِ ونحوِها، ويُنْكِرونَ هذه الأحاديثَ ويَرْفُضونَها، لا لشيءٍ؛ إلاَّ لأنَّها لم تُطابِقْ فهْمَ عقولِهم لهذه الطِّبِّيَّاتِ والأحاديثِ المُعْجِزاتِ!!

فما بالُكم لو وُسِّعَتْ دائرةُ هذه الطَّريقةِ البَتْراءِ تصحيحاً وتضعيفاً؟! لكانَ ذلكَ ـ عياذاً باللهِ ـ مِعْوَلَ هَدْمٍ للسُّنَّةِ، وسَبَباً لرَدِّها بالكُلِّيَّةِ.

إذاً؛ القواعدُ العلميَّةُ المُنْضَبِطَةُ هيَ الَّتي تُطَبَّقُ على المَرْويَّاتِ ردّاً وقَبولاً، لا أَنْ يكونَ هذا نُهْبَةً للآراءِ المختلفةِ والعقولِ المُتبايِنةِ، إذاً؛ لصارتِ السُّنَّةُ

سُنناً، فما تقبلُه أنتَ قدْ أرفضُهُ أنا، وما أُثَبِّتُهُ أنا قد تردُّهُ أنتَ!

وهٰذا مِفتاحٌ لنَقْضِ الدِّينِ مِن أَساسِه؛ عياذاً باللهِ.

٨ ـ عِلْمُ الغيْبِ

مِنَ المقطوعِ بهِ شَرْعاً أَنَّ علمَ الغيبِ ممَّا اختصَّ اللهُ سبحانَه وتعالى بهِ نفسَه؛ كما هو صريحٌ في آياتٍ كثيرةٍ وأَحاديثَ وفيرةٍ.

وأَوَّلُ ذٰلكَ أَنَّ مِن أهمِّ صفاتِ المؤمنينَ إيمانَهُم بالغيبِ؛ كما في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ . ذٰلكَ الكِتابُ لا رَيْبَ فيهِ هُدىً للمُتَّقينَ . الَّذينَ يُؤمِنُونَ بالغَيْبِ ويُقيمونَ الصَّلاةَ. . . ﴾[1].

فمنها قولُه تعالى: ﴿ومَا كَانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلى الغَيْبِ﴾[2].

وقولُهُ سُبحانَه: ﴿وللهِ غَيْبُ السَّماواتِ والأَرْضِ وإليهِ يَرْجِعُ الأَمْرُ كُلُّهُ﴾[3].

وقولُهُ: ﴿وعِنْدَهُ مَفاتِحُ الغَيْبِ لا يَعْلَمُها إلَّا هُوَ﴾[4].

وقولُهُ: ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ في السَّماواتِ والأَرْضِ الغَيْبَ إلَّا اللهُ﴾[5].

وقولُهُ: ﴿عالِمُ الغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلى غَيْبِهِ أَحَداً﴾[6].

---

(١) البقرة: ١ ـ ٣.

(٢) آل عمران: ١٧٩.

(٣) هود: ١٢٣.

(٤) الأنعام: ٥٩.

(٥) النمل: ٦٥.

(٦) الجن: ٢٦.

في آياتٍ عِدَّةٍ.

وثَمَّةَ آياتٌ أُخْرى تنفي علمَ الغَيْبِ عن رَسولِ اللهِ ﷺ؛ منها:

قولُه تعالى: ﴿قُلْ لا أقولُ لَكُمْ عِنْدي خَزائِنُ اللهِ ولا أَعْلَمُ الغَيْبَ﴾[1].

وقولُه جلَّ وعلا: ﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الخَيْرِ﴾[2].

وقولُه عزَّ وجلَّ: ﴿ولا أقولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزائِنُ اللهِ ولا أَعْلَمُ الغَيْبَ﴾[3].

وعليهِ؛ فقد وردَت الأحاديثُ النبويةُ تَتْرى في التَّحذيرِ مِن التعدِّي على علمِ الغَيْبِ، أو تَصْديقِ العَرَّافينَ:

كما في قوله ﷺ: «مَنْ أَتى عَرَّافاً، فسَأَلَهُ عَن شيءٍ؛ لَمْ تُقْبَلْ لهُ صلاةٌ أَربعينَ ليلةً»[4].

وقوله ﷺ: «مَنْ أَتى عَرَّافاً أَو كاهِناً، فصَدَّقَهُ بما يقولُ؛ فقدْ كَفَرَ بما أُنْزِلَ على محمَّدٍ ﷺ»[5].

وعلى هٰذا عقيدةُ أَهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ كما في «عقيدةِ الإمامِ الطَّحاويِّ»: «ولا نُصَدِّقُ كاهِناً ولا عَرَّافاً».

وقالَ الإمامُ ابنُ أَبي العِزِّ الحَنَفيُّ في «شرحِهِ» (ص ٥٠٢): «والمُنَجِّمُ

---

(١) الأنعام: ٥٠.

(٢) الأعراف: ١٨٨.

(٣) هود: ٣١.

(٤) رواه مسلم (٢٢٣٠) عن بعض أزواج النبي ﷺ.

(٥) أخرجه: أبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجه (٦٣٩)، والدارمي (١ / ٢٥٩)؛ بسند حسن عن أبي هريرة.

وتمام تخريجه في «الإتمام...» (٩٢٧٩).

يدخُلُ في اسمِ (العَرَّافِ) عندَ بعضِ العُلماءِ، وعندَ بعضِهم هو في معناهُ، فإذا كانتْ هٰذهِ حالَ السائلِ ؛ فكيفَ بالمسؤولِ ؟!».

وعنِ ابنِ عباسٍ : أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ : «مَنِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِن النُّجومِ ؛ فقدِ اقْتَبَسَ شُعبةً مِن السِّحْرِ، زادَ ما زادَ»[1].

وفي حديثِ مُعاويةَ بنِ الحَكَمِ السُّلَميِّ عندَ الإمامِ مسلمٍ في «صحيحِه» (رقم ٥٣٧) ؛ قالَ : قلتُ : يا رسولَ اللهِ! إنَّ مِنَّا رِجالاً يأتونَ الكُهَّانَ؟ قالَ : «فلا تأْتِهِمْ».

وصَحَّ عنِ ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما في قومٍ يكْتُبونَ حروفَ أبي جادٍ ويَنْظُرونَ في النُّجومِ ؛ قالَ : «ما أَدْري مَن فَعَلَ ذٰلكَ لهُ عندَ اللهِ خَلاقٌ؟!»[2].

وحروفُ أبي جادٍ مُتَعَلِّقَةٌ بعلمِ النُّجومِ .

وقالَ الحافظُ ابنُ رَجَب الحنبليُّ في «فضلِ علمِ السَّلفِ على علمِ الخَلَفِ» (ص ٢١ - بتحقيقي) : «فعلمُ تأْثيرِ النُّجومِ باطلٌ، والعملُ بمقتضاهُ - كالتقرُّبِ إلى النُّجومِ ، وتقريبِ القَرابينِ لها - كُفْرٌ».

وقالَ ابنُ أبي العِزِّ في «شرحِه» (ص ٥٠٣ - ٥٠٤) : «وصناعةُ التَّنْجيمِ - التي مضمونُها الإحكامُ والتَّأْثيرُ، وهو الاستدلالُ على الحوادِثِ الأرضيَّةِ بالأحوالِ الفَلَكِيَّةِ، أو التَّمزيجُ بينَ القُوى الفَلَكيَّةِ والغَوائِلِ الأرضيَّةِ - صِناعةٌ

---

(١) رواه : أبو داود (٣٩٠٥)، وابن ماجه (٣٧٢٦)، وأحمد (١ / ٢٢٧ و٣١١) ؛ بسند صححه : الإمام النووي في «رياض الصالحين» (١٦٧٩)، والإمام العراقي في «تخريج الإحياء» (٤ / ١١٧).

(٢) رواه : مَعْمَر في «جامعه» (١٩٨٠٥)، والبيهقي (٨ / ١٣٩) ؛ بسند صحيح .

مُحَرَّمةٌ بالكِتابِ والسُّنَّةِ، بل هي محرَّمةٌ على لِسانِ جميعِ المُرْسلينَ».

ثمَّ قالَ ذاكِراً أَنواعَ هٰؤلاءِ العَرَّافينَ والمُنجِّمينَ: «نوعٌ منهُم أهلُ تلبيسٍ وكذبٍ وخِداعٍ، الذينَ يُظهِرُ أحدُهُم طاعةَ الجِنِّ لهُ، أو يَدَّعي الحالَ مِن أهلِ الحالِ مِن المشايخِ النَّصَّابينَ، والفُقراءِ الكَذَّابينَ، والطُّرُقيَّةِ المَكَّارِينَ، فهٰؤلاءِ يستحقُّونَ العقوبةَ البليغةَ التي تردَعُهُم وأَمثالَهُم عنِ الكذبِ والتَّلبيسِ، وقد يكونُ في هٰؤلاءِ مَن يستحقُّ القَتْلَ».

وقد نَقَلَ هٰذا الكلامَ مُقِرّاً لهُ الشيخُ عليٌّ القاري في «شرحِ الفقهِ الأكبرِ» (ص ١٢٤ ـ ١٢٥)، ثمَّ قالَ: «اعْلَمْ أَنَّ الأنبياءَ عليهِمُ الصلاةُ والسلامُ لم يَعْلَموا المُغَيَّباتِ مِن الأشياءِ إلَّا ما عَلَّمَهُم اللهُ تعالى أحياناً، وذَكَرَ الحنفيَّةُ (وغيرُهم) تصريحاً بالتكفيرِ باعتقادِ أَنَّ النبيَّ ﷺ يعلمُ الغَيْبَ؛ لمعارضةِ قولِه تعالى: ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ في السَّماواتِ والأَرْضِ الغَيْبَ إلَّا اللهُ. . .﴾».

قلتُ: إذا وَضَحَ ما قَدَّمْتُه ـ بحمدِ اللهِ ـ يظهرُ الجوابُ على حُكْمِ مَن[1] أتى أو صدَّقَ العرَّافينَ، أو قَرَأَ كُتُبَهم، أو اقْتَنَعَ بتنبُّؤاتِهِم؛ سواءٌ أكانَتْ هٰذهِ الكتبُ أو كُتَّابُها منسوبينَ إلى الإسلامِ أَمْ لا[2]، فالحكْمُ واحدٌ.

فإنْ قيلَ: إنَّ بعضَ ما في هٰذه الكتبِ مِن إخبارٍ عن حوادِثَ مستقبليَّةٍ قد وَقَعَتْ أو (رُبَّما ستَقَعُ)؟!!

فالجَوابُ أحدُ وَجْهينِ:

---

(١) انظر أيضاً: «حاشية ابن عابدين» (٤ / ٢٤٣)، و«المغني» (٨ / ١٥٥).

(٢) وقد انتشر في هٰذه الأيام ـ في بلدنا ـ كتاب «تنبُّؤات نوسْتر أداموس»، وهو من الكفار، وقد نشرت كثير من الصحف والجرائد إعلانات تدلُّ عليه!! فلا قوة إلا بالله.

الأوَّل: أنَّ هٰذا مِن التَّنجيمِ أو السِّحْرِ، وقدْ سَبَقَ حُكْمُهُ، وثَبَتَ جُرْمُه!

الثَّاني: أنَّ هٰذا مِن خَطْفِ الجنِّ وإخبارِه لأوليائِه؛ كما رواه: البخاريُّ (٥٧٦٢)، ومسلمٌ (٢٢٢٨)؛ عن عائشةَ أُمِّ المؤمنينَ رضيَ اللهُ عنها؛ قالت: سَأَلَ رسولَ اللهِ ﷺ ناسٌ عنِ الكُهَّانِ؟ فقالَ: «ليسوا بشيءٍ». فقالوا: يا رسولَ اللهِ! إنَّهُم يُحَـدِّثـونَ أَحياناً بالشيءِ فيكونُ حَقّاً؟ فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «تلكَ الكلمةُ مِنَ الحَقِّ يَخْطَفُها الجِنِّيُّ، فيُقَرْقِرُها في أُذُنِ وَلِيِّهِ، فَيَخْلِطونَ معَها أَكثرَ مِن مئةِ كَذِبةٍ».

قالَ الخَطَّابيُّ[1]: «بيَّنَ ﷺ أنَّ إصابَةَ الكاهِنِ أَحياناً إنَّما هيَ لأنَّ الجِنِّيَّ يُلقي إليهِ الكلمةَ التي يسمعُها استراقاً مِن الملائكةِ، فيزيدُ عليها أَكاذيبَ يقيسُها على ما سمِعَ، فرُبَّما أَصابَ نادِراً، وخطؤهُ الغالبُ».

وهٰذا مِمَّا يُظْهِرُ الحَقَّ، ويكشِفُ الباطلَ؛ بحمدِ اللهِ.

قلتُ: ومِنَ المُناسبِ في هٰذا المقامِ التَّنبيهُ على كتابِ اشْتَهَرَ في هٰذهِ الأيَّامِ شهرةً كبيرةً، وتداوَلَهُ الناسُ فيما بينَهُم كالمُسَلَّماتِ واليقينِيَّاتِ، ألا وهو كتاب «المسيح الدَّجَّال؛ قراءة سياسِيَّة في أُصول الدِّيانات الكُبرى»؛ مِن تأْليفِ سعيد أَيُّوب، ونَشر دار الاعتصام في القاهرة سنة ١٩٨٩م.

وشهـرتُـه المـذكـورةُ جاءَتْ مِن جَرَّاءِ مشابهةٍ أَو مُماثلةٍ بعضِ الوقائعِ والأحداثِ المذكورةِ فيهِ لِما نَحْياهُ في عَصْرِنا هٰذا، وأَيَّامِنا هٰذهِ، بتنزيلِ الأسماءِ على الشخصِيَّاتِ والأمكنـةِ حَسَبَ ما يقـومُ في ذِهنِ قارئـهِ مِن تَصَوُّرٍ ومشاعِرَ تعكِسُها الأحداثُ!

---

(١) كما في «فتح الباري» (١٠ / ٢٢٠).

فأقولُ: بعدَ قِراءَتي لهٰذا الكتابِ قراءةً فاحصةً دقيقةً، رأيتُ أنَّهُ يُقْسَمُ إلى أقسامٍ خمسةٍ:

الأوَّلُ: آياتٌ قُرآنيَّةٌ وأَحاديثُ نَبويَّةٌ صحيحةٌ: وهي عُموماتٌ وكُلِّيَّاتٌ حولَ الفتنِ وأَشراطِ الساعةِ وخَطَرِ اليهودِ ومَن شايَعَهُم.

الثَّاني: نُصوصٌ تفصِيلِيَّةٌ مِن آثارٍ وأَحاديثَ: وغالِبُها ضَعيفةٌ لا تَصِحُّ ولا تثبُتُ، ومنهـا مَا هُو مَكذوبٌ مَصْنوعٌ، اغتَرَّ المؤلِّفُ بذِكْرِهِ في بعضِ الكُتُبِ الجامِعَةِ للأحاديثِ؛ كـ «كَنْزِ العُمَّال»[1] وغيرِه.

الثَّـالثُ: نُصوصٌ مِن كُتُبِ أَهلِ الكِتابِ؛ كالتَّوراةِ والإنجيلِ والزَّبورِ، أَوْرَدَها مُنَزِّلاً إيَّاها على الواقعِ الَّذي نعيشُهُ، بل على المُسْتَقْبَلِ الذي ننتَظِرُه!

الـرَّابـعُ: تَفسيراتُ عُلماءِ أَهْلِ الكِتابِ لكُتُبِهِم وأَناجيلِهِم: وهِيَ الَّتي دارَتْ رَحَى الكِتابِ عليها، وأَكثَرَ مؤلِّفُه وجامِعُه مِنها!

وهي تفسيراتٌ لا تقـومُ على أساسٍ، ولا تَنْبَني على أُصولٍ، بل إنَّها مُتنافِرةٌ مُتدابِرةٌ، يَنْقُضُ أَوَّلُها آخِرَها، وذَيْلُها رأْسَها!!

وقد ناقَضَ المؤلِّفُ ذاتُهُ بعضَ هٰذه التَّفسيراتِ في مواضِعَ مِن كتابِه؛ منها (ص ١٦٩) حولَ دَوْرِ (مِصْرَ) في الأحداثِ، وما هِي نهايتُها فيها؟ و(ص ١٧٠ ـ ١٧١) حولَ مصيرِ (الآشُوريِّ) وخاتمتِه!! وهٰكذا في مواضِعَ أُخْرى!

فليسَ ـ إذاً ـ للقَبولِ أو الرَّدِّ ضوابِطُ! فضْلاً عنْ أنْ يكونَ لها ـ أَصْلاً ـ قواعِدُ أو أُسُسٌ!!

---

(١) وستأتيك فيه كلمة جامعة إن شاء الله (ص ٥٥)، وانظر مثالاً تطبيقيّاً عليه في الموضع ذاته مما يأتي.

الخـامِسُ: مقـالاتٌ أو كُتُبٌ سِياسيَّةٌ: تُنـاقِشُ مسـائـلَ سياسيَّةً قديمةً ومُعاصرةً، ومعظَمُها تحليلاتٌ نظريَّةٌ وتوقُّعاتٌ فكريَّةٌ.

قلتُ: فكتابٌ على مثلِ هٰذا الحالِ جديرٌ بأَنْ يُنْظَرَ إلى ما فيهِ بأَناةٍ وحيطةٍ وحَذَرٍ؛ فضْلاً عنْ أَنْ يُقْبَلَ أو يُصَدَّقَ ويُنْشَرَ!!

وعليهِ:

فخُلاصةُ الموقفِ الإِسلاميِّ الصَّحيحِ بالنِّسبةِ للغيبيَّاتِ وما يتَّصلُ بها: أَنْ يقولَ المسلمُ الصادِقُ المُتَّبِعُ ما أَمَرَهُ ربُّهُ بهِ: ﴿إِنَّما الغَيْبُ للهِ فانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ المُنْتَظِرينَ﴾[1].

ooooo

(١) يونس: ٢٠

القسم الثاني
الأحاديث المشتهرة دراسةً ونقداً

تمهيدٌ

مِن عَجيبِ أمرِ الرواياتِ التي تَداوَلَها (الناسُ) فيما بينهُم في هٰذه الفتنةِ العَمْياءِ الصَّمَّاءِ: أنَّها جاءَتْ مُتسلسلةً حَسَبَ تغيُّر الأحداثِ وتطوُّرها، بينَما لم يُسْمَعْ بهٰذه الروايات مِن قبلُ لا في الخُطب على المَنابر، ولا في الكُتُب أو الدَّفاتِر!

وهٰـذا كلُّه يُبَيِّنُ مَدى تَأْثير النّـاحيةِ النفسِيَّةِ التي يعيشُهـا (الناسُ) على تصوُّراتِهم وأفكارِهم، وكثيرٍ مِن آرائِهم وتوجُّهاتِهم.

وممَّـا يزيدُ العَجَبَ سُرْعَةُ انتشارِ هٰذهِ الرِّواياتِ، وشِدَّةُ تَداوُلِها؛ دُونَما تَثَبُّتٍ أو أَناةٍ!

وقد سَبَقَ (ص ١٦) ذِكْرُ قولِه ﷺ: «سيكونُ في آخِرِ أُمَّتي أُناسٌ يُحَدِّثونَكُم مَا لَمْ تَسْمَعوا أنتُم ولا آباؤكُمْ؛ فإيَّاكُم وإيَّاهُم».

وإنَّ مِن نافلةِ القولِ هُنا التَّصريحَ بأنَّ مُناقشتي لهٰذهِ (الرِّواياتِ) المشتهرةِ إنَّما هيَ مناقشةٌ علميَّةٌ حَديثيَّةٌ مُنضَبِطَةٌ؛ مِن حيثُ نسبةُ ذٰلكَ لِرسولِ اللهِ ﷺ أو

نَفْيُهُ؛ حِرْصاً، وتصفيةً، وتنقيةً، ونَخْلاً.

أمَّا ما تَضَمَّنَتْهُ هٰذه (الروايات) مِن مَعانٍ؛ قد يكونُ بعضُها صحيحاً أو مُنْكَراً باطِلاً؛ فهٰذا ما لمْ أَطْرُقْ بابَه؛ لأنَّهُ ليسَ منهجِيّاً في علمِ الحديثِ إثْباتاً ونَفْياً كما يعرِفُهُ الدَّارسونَ.

فلا يستَنْكِرَنَّ أحدٌ بَحْثاً علميّاً إلَّا بعلمٍ يُقابِلُه، أو دليلٍ يُصاوِلُه، أمَّا الصِّياحُ والعَويلُ، وتسريبُ الظُّنونِ، وطَعْنُ الفُهومِ؛ فهٰذا يستطيعُهُ كُلُّ أحدٍ، وليس هُو علماً!

فاحْفَظْ هٰذا ـ رعاكَ اللهُ ـ، وكُنْ منهُ على ذُكْرٍ.

الحديثُ الأول: الوَحْشُ

في الأيَّامِ الأولى مِن الفتنةِ (ظَهَر) حديثٌ غريبٌ؛ تلَقَّفَتْهُ الآذانُ عنِ الألسنةِ، وتناوَلَتْهُ الأفواهُ، وتداوَلَتْهُ الشِّفاهُ!! يقولونَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ:

«يَحْكُمُ الجزيرةَ في آخِرِ الزَّمانِ رَجُلٌ اسْمُهُ اسمُ وَحْشٍ...»!

وذُكرت له زياداتٌ عدَّةٌ، و(رواياتٌ) مختلفةٌ! فكأنَّ كُلَّ مَن (يَصِلُهُ) هٰذا الحديثُ (المزعومُ) يزيدُ فيه جُمْلةً، أو فقرةً، أو كلمةً!!

وهٰذا (الحديثُ) لو بُحِثَ عنهُ في (كُلِّ) الكُتُبِ، وفُتِّشَ عن (أَصلِهِ) في سائِرِ التواليفِ والمُصَنَّفاتِ لَما وُجِدَ لهُ أَصلٌ، ولما رُئِيَ لهُ مَثيلٌ!

ولو طَلَبَ طالِبٌ مِن صانِعيهِ ومُفتريهِ ـ فضلاً عَنْ ناقِليهِ وناشريهِ ـ أن يَدُلُّوهُ على رُكْنٍ يعتمدُ عليهِ فيهِ؛ لما وَجَدَ إلى ذٰلكَ سَبيلاً!! ولَمَا وَجَدَ عَنِ النُّكوصِ بَديلاً!!

كيفَ لا وهو مكذوبٌ مصنوعٌ مُفترىً، لا يعرفُه أهلُ الحديثِ لا سماعاً ولا روايةً، لا معنىً ولا مبنىً! بل لا يعرفونَ لهُ أصلاً ولا فَرْعاً؟!

وقد ذَكَرَ العُلماءُ الأصوليُّونَ[1] وغيرُهُم علاماتٍ يُعْرَفُ بها الحديثُ المكذوبُ ـ وقد سَبَقَ بعضُها ـ؛ منها ما قالَهُ الإمامُ فخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ في «المحصولِ مِن علمِ أُصولِ الفقهِ» (٢ / ١ / ٤٢٥):

«أَنْ يُرْوى الخَبَرُ في زَمَنٍ قد استقرَّتْ فيهِ الأخبارُ ودُوِّنَتْ، فيُفَتَّشُ عنهُ، فلا يُوجَدُ في صُدورِ الرِّجالِ، ولا في بُطونِ الكُتُبِ».

فهٰذهِ قاعدةٌ علميَّةٌ متينَةٌ تَرُدُّ أمثالَ هٰذهِ الرِّوايةِ النَّكِرَةِ؛ مِن أَوَّلِ نَظْرةٍ!!

ومَنْ أَحْكَمَ عَقْلَه بقواعدِ العلمِ وأُصولِه؛ سَهُلَ عليهِ معرفةُ الحَقِّ بدلائلِه.

أَمَّا مَنْ أَسلَسَ قيادَهُ للهَوى، وعقلَهُ للرَّأْيِ، وقلْبَهُ للعاطفةِ المجرَّدةِ، فيسهُلُ على كُلِّ باطلٍ السيطرةُ عليهِ، والتأْثيرُ على فكْرِه.

وما أَجْمَلَ ما رواهُ الإمامُ مسلمٌ في مقدمةِ «صحيحِه» (١ / ١٢) عنِ الصَّحابيِّ الجَليلِ عبدِاللهِ بنِ مسعودٍ؛ قال: «إنَّ الشَّيطانَ ليتمَثَّلُ في صورةِ الرَّجلِ، فيأْتي القومَ، فيُحَدِّثُهُمْ بالحَديثِ مِن الكَذِبِ، فيتفَرَّقونَ، فيقولُ الرجُلُ منهُم: سمعتُ رجلاً أعرِفُ وجْهَهُ، ولا أَدْري ما اسمُهُ؛ يُحَدِّثُ!!».

الحَديثُ الثَّاني: صادِم

وبعدَ أَنْ جُيِّشَتِ الجُيوشُ للحَرْبِ، وظَهَرَ للعيانِ عظيمُ الكَرْبِ؛ خَرَجَتِ

---

(١) و(الأصوليُّونَ) هنا ليست بالمعنى الذي تُرَدِّدُه وسائلُ الإعلام الغربية، وتأخذه عنها صحفنا وجرائدنا (!) وإنما المراد عُلماء أصول الفقه.

(أفعى) البِدَعِ مِن جُحْرِها، ونَشَرَ أَهلُ الأهواءِ (روايةً) مُلَفَّقةً؛ ليُرَوِّجوا في ظِلِّ هٰذهِ الظُّروفِ ضلالَهُم، وينْفُثوا سمومَهُم؛ مِن كتابٍ باطلٍ مُدَّعى، وَوُزِّعَتِ الأوراقُ والنَّشراتُ زيادةً في الإشهارِ والإظهارِ والانتشارِ، فكانَ الَّذي ذكروهُ:

(عن كتاب «الجَفْر» للإمام عليٍّ بن أبي طالبٍ:

«يجتَمعُ بنو الأصفَر والفِرنْجَةِ ومِصْرَ... في البَيْداءِ[1]، على رَجُلٍ اسمُهُ صادِمٌ، ولا يَرْجِعُ منهُمْ أَحَدٌ». قيلَ: مَتى يا رسولَ اللهِ؟ قالَ: «بَيْنَ جُمادى[2] وَرَجَبٍ، وتَرَوْنَ فيهِ العَجَبَ».

في روايةٍ أُخرى:

«يجتَمعُ الرُّومُ والبَرابِرَةُ والإفرنجةُ، ومعهُمُ المِصْريُّونَ، على رَجُلٍ اسمُهُ صادِمٌ، فيُبيدُهُم في بيداء، ولا يرجِعُ منهُمْ أَحدٌ». قيلَ: متى يا رسولَ اللهِ؟ قالَ: «بينَ جُمادى ورَجَب، وتَرَوْنَ فيهِ العَجَبَ»).

هٰذا كلُّه ما نَشروهُ وأَذاعوهُ[3]!

والكلامُ على هٰذا الكتابِ (الجَفْر) بروايتِه هٰذهِ مِن وجوهٍ:

الأوَّلُ: إجماليٌّ:

وأكتفي فيه بالمقالِ الَّذي كَتَبَهُ فضيلةُ الشيخِ إبراهيم زَيْد الكيلاني في جريدة الدُّستور الأردنيّة يوم الخميس ٢٩/ ١١/ ١٩٩٠م، حيث قال تحت

---

(١) غَلِطَ طابعهُم، فأثبتها: «البداء»!

(٢) أثبتها طابعهم بالياء: «جمادي»!!

(٣) ومما يستدعي شديد الأسف أن تُرَوِّج بعض الصُّحف المحلِّيَّة لهٰذا الخبر المختلق؛ مثل صحيفة «اللواء»، وصحيفة «آخر خبر»، وصحيفة «أخبار الأسبوع»، ولعله يوجد غيرُها!! فلا قوَّة إلا بالله.

عنوان (كتاب الجَفْر المنسوب لسيدنا عليّ رضي الله عنه في نظر الإسلام كذبٌ وكفرٌ وضلالٌ):

١ ـ قرأْتُ كتـابَ «الجَفـر» طبعـةَ مكتبـةِ الكُلّيَّات الأزهـريَّة، طبع سنة ١٩٧١م، مِن مُقتَنَيات مكتبـة الجامعة الأردنية، وتبيَّنَ لي أَنَّهُ مكذوبٌ منحولٌ على الإمـامِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ، ورأَيْتُ فيهِ مَكْرَ الحاقِدينَ على الإسلامِ، وكيدَهُم في إشاعةِ الشَّعْوَذَةِ وادِّعاءِ علمِ الغَيْبِ، وإِلْهاءِ المسلمينَ وإشغالِهِم بالغيبيَّاتِ المزعومَةِ، عنِ الإعدادِ والجهادِ، وبثِّ التوعيةِ الإيمانيَّةِ والجهاديَّةِ في الأمَّةِ وتحمُّلِ مسؤوليَّاتِها.

٢ ـ في الكتاب مخالفةٌ[١] صريحةٌ للعقيدةِ الإسلاميَّةِ (انظر: ص٤ من الكتاب المذكور)، وادِّعاءُ علمِ الغَيْبِ للإمامِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ، وإحاطَتُهُ بعلمِ اللَّوْحِ المَحْفوظِ، وهٰذا يَعْني مُشارَكَةَ الإمامِ عليٍّ للهِ في علمِ الغَيْبِ، كَبُرَتْ كلمةً تَخْرُجُ مِن أَفواهِهِمْ إنْ يقولونَ إلَّا كَذِباً.

وقـد بيَّنَ القُرآنُ الكريمُ كَذِبَهُم وافتراءَهُم بقولِه: ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّماواتِ والأَرْضِ الغَيْبَ إلَّا اللهُ﴾.

وقالَ تَعالى على لِسانِ رسولِ اللهِ ﷺ: ﴿لَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الخَيْرِ ومَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾.

وقالَ ﷺ: «مَنْ جاءَ إلى عَرَّافٍ أو كاهِنٍ؛ فقدْ كَفَرَ بما أُنْزِلَ على مُحَمَّدٍ»[٢].

---

(١) بل مُخالَفات.

(٢) انظر ما سبق (ص ٢٩).

٣ ـ الكتـابُ في خمسٍ وثلاثينَ صفحةً، يحتوي على ثمانيةٍ وعشرينَ باباً؛ منها في البدايةِ أبوابٌ مُتَّصلَةٌ برموزِ الكواكِب، وأرقامٍ، وحروفٍ، وبيانٍ لدِلالاتِها وأسرارِها[1]، ليس لها في الدِّينِ دَليلٌ، وتُعْتَبَرُ مِن ادِّعاءِ علمِ الغَيْبِ، الَّـذي اختصَّ اللهُ بمعرفتِهِ بقولِهِ: ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّماواتِ والأرْضِ الغَيْبَ إلَّا اللهُ﴾.

٤ ـ وفي بقيَّةِ فُصولِ الكِتابِ تجدُ مزاعمَ تدورُ حولَ ما يحصُلُ في بلادِ الشامِ والعِراقِ والحِجازِ وفِلسطينَ وإستانبولَ (القسطنطينيَّةِ) مِن فِتَنٍ وحُروبٍ، واضطرابٍ، وتَغْييرٍ مِن خَصْبٍ إلى جَدْبٍ، ومِن يُسْرٍ إلى عُسْرٍ وغلاءٍ، ومِنْ أَمْنٍ إلى حَرْبٍ وأمراضٍ وتغييرِ أحوالٍ وكثرةِ الموتِ والقتلِ، **ممَّا يَدُلُّ على هَدَفٍ خَبيثٍ يَضَعُ أَهْلَ هٰذهِ البلادِ تَحْتَ سَيطرةِ حَرْبٍ نَفسيَّةٍ، تَملأُهُمْ رُعْباً وفَزَعاً من المُسْتَقْبَلِ، فلا يستَقِرُّونَ ولا يطمَئِنُّونَ، لِشَلِّ قواهُمُ الفِكْريَّةِ والنَّفْسيَّةِ، وتعطيلِها عَنِ العَمَلِ والجِدِّ والعَطاءِ**».

٥ ـ ومِن عباراتِه وتوقُّعاتِهِ فيما يَحْصُلُ في أَحَدِ الأشْهُرِ وتواريخِها: «يكونُ رُخْصٌ كَثيرٌ، ومَرَضٌ، ويكونُ الموتُ في النَّاسِ، وتكونُ الخيانةُ والزِّنا، ويَكْثُرُ الوباءُ والحروبُ، وبعدَها السنةُ كثيرةُ الخَصْبِ، جَيِّدَةُ الكُرومِ والزَّيتونِ، ولكنْ تَكْثُرُ الفِتَنُ بينَ المُلوكِ...»!

وأُسلوبُ الكتابِ قائمٌ على تعريضِ القارئِ للتَّأْثيراتِ النَّفسيَّةِ المُتقابِلَةِ الحادَّةِ؛ لينْهارَ ويستَسْلِمَ، فهو كَذِبٌ على كَذِبٍ، وظُلماتٌ بعضُها فوقَ بعضٍ.

---

(١) وفي «جَفْر» آخر (!) مكون من ستّ وأربعين صفحة ألفاظٌ كفريَّة صريحة، فيها حَلِفٌ بغير الله؛ كالجنِّ والأفلاك السبعة ونحوها!!

ولم يَكْتَفِ الحاقِدونَ الماكِرونَ في أَكاذيبِ «الجَفْرِ»، فأَضافوا لها كذبةً جَديدةً ينسبونَها إلى رسولِ اللهِ ﷺ، وقالوا: إنَّها مكتوبةٌ في «الجَفْرِ» المنسوبِ كَذِباً لسيِّدنا عليِّ بنِ أَبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنهُ، وهيَ:

«يجتَمِعُ بنو أَصفر في أَرضِ الجَزيرةِ بينَ جُمادى ورَجَبٍ، ويظهَرُ رَجُلٌ يُقاتِلُ الرُّومَ...». انتهى ملخَّصاً.

هٰذا كُلُّهُ بِطولِهِ كلامُ فضيلَةِ الشيخِ إبراهيم زَيْد الكيلاني.

الوَجْه الثَّاني: تَفصيلِيٌّ:

وهو يتضمَّنُ إنكارَ أَهْلِ العلمِ في القُرونِ الماضيةِ لهٰذا «الجَفْرِ»، وأَنَّهُ منحولٌ على عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ، أَو جعفرٍ الصادِقِ[1] رحمهُ اللهُ، وبيانُ ذٰلك في نقاطٍ عدَّةٍ:

١ ـ الجَفْرُ مِن أَولادِ المَعْزِ: ما بَلَغَ أَربعةَ أَشهُرٍ، وسُمِّي كِتابُ «الجَفْرِ» بذٰلك؛ لأَنَّهُم زعَموا أَنَّ عليّاً رضيَ اللهُ عنهُ صَعِدَ المِنْبَرَ بالكوفةِ، وخَطَبَ خُطبةً جامعةً، حكى فيها ما «أَطْلَعَهُ اللهُ عليهِ مِمَّا هو مُثْبَتٌ في اللَّوْحِ المَحفوظِ، فصارَ يتكلَّمُ بما شَاهَدَهُ»[2]، وكانَ مِن الحاضِرينَ جَعفرُ الصَّادِقُ، فكَتَبَ ما سَمِعَهُ في جلدِ الجَفْرِ... إلى آخر هُرائِهم!!

٢ ـ وقالَ الكُلَيْنيُّ ـ مِن كُبراءِ الشِّيعَةِ ـ في «الكافي» (١ / ٢٣٨): «الجَفْرُ مِن مصادِرِ الأئمَّةِ، وإنَّ هٰذا «الجفرَ» فيهِ توراةُ موسى، وإنجيلُ عيسى،

---

(١) فبعضُهم ينسبه إليه!

(٢) «الجفر الجامع» (ص ٤)!!

وعلومُ الأنبياءِ والأوصياءِ ومَنْ مَضى مِن عُلماءِ بَني إسرائيلَ، وعلمُ الحلالِ والحرامِ ، وعلمُ ما كانَ وما يكونُ»!!

وقالَ الإمامُ ابنُ قُتيبةَ الدِّينوريُّ في «تأويلِ مُخْتَلِف الحديثِ» (ص ٤٩) ردّاً على أصحابِ التَّفسيرِ الباطنيِّ الباطلِ : «. . . وأَعْجَبُ مِن هٰذا التَّفسيرِ تفسيرُ الرَّوافِضِ للقُرآنِ، وما يَدَّعونَهُ مِن علمِ باطنِه بما وَقَعَ إليهم مِن «الجَفْرِ» الذي ذَكَرَهُ هارونُ بنُ سَعْدٍ العِجليُّ، وكانَ رَأْسَ الزَّيديَّةِ. . .».

ثمَّ قالَ شارِحاً: «وهُو جلدُ جَفْرٍ، ادَّعَوْا أَنَّهُ كَتَبَ فيهِ لهُم الإمامُ كلَّ ما يحتاجونَ إلى علمِهِ، وكُلَّ ما يكونُ إلى يومِ القِيامَةِ. . .».

ثمَّ ذكَرَ أَمثلةً مِن تفسيراتِهِم الباطلةِ، فكانَ مِمَّا قالَه: «. . . وقولُهُم في قولِ اللهِ عزَّ وجَلَّ: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحوا بَقَرَةً﴾: إِنَّها عائشةُ. . . وقولُهُم في ﴿الخَمْرُ والمَيْسِرُ﴾: إِنَّهُما أَبو بكْرٍ وعُمَرُ رضيَ اللهُ عنهُما، و﴿الجِبْتَ والطَّاغُوتَ﴾: إِنَّهُما مُعاويةُ وعَمْرو بنُ العاصِ. . . معَ عجائِبَ أَرغَبُ عنْ ذِكْرِها، ويرغَبُ مَنْ بَلَغَهُ كتابُنا هٰذا عنِ استماعِها».

كذا قالوا. . . فُضَّتْ أَفواهُهُمْ! وأَينَ علمُ اللهِ المختصُّ بهِ سُبحانَه!!

٣ ـ أَنَّ هُناكَ عِدَّةً مِن الكُتُبِ تُعْرَفُ باسمِ «الجَفْرِ»[١]، تختَلِفُ فيما بينَها؛ صياغَةً، وحجماً، وأُسلوباً، ومادَّةً!

فأَيٌّ منها الذي قيلَ فيهِ ـ وهِيَ روايةٌ أُخرى عنْ سِرِّ[١] تأليفِ «الجَفْرِ» ـ: «إِنَّ رسولَ اللهِ قدْ أَسَرَّهُ لعليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ وأَمَرَهُ بتَدْوينِه»[٢]؟!

---

(١) سبق منها اثنان (!) وسيأتي الثالث (!).

(٢) «كشف الظنون» (١ / ٥٩١).

والتَّغايرُ والتَّضادُّ دليلُ البُطلانِ[1]!

٤ ـ روى البخاريُّ في «صحيحهِ» (رقم ١١١ و١٨٧٠) عن أبي جُحَيْفَةَ السَّـوائيِّ؛ قالَ: سألتُ عليّاً رضيَ اللهُ عنـهُ: هل عِنْدَكُم شيءٌ مِمَّا ليسَ في القُرآنِ، أو ما ليسَ عندَ النَّاسِ؟ فقالَ: والَّذي فَلَقَ الحَبَّةَ وبَرأَ النَّسْمَةَ؛ ما عِنْدنا إلَّا ما في القُرآنِ؛ إلَّا فَهْماً يُعْطى الرَّجلُ في كتابِهِ، وما في هٰذهِ الصَّحيفةِ». قالَ: قلتُ: فما هٰذهِ الصَّحيفةُ؟ قالَ: «العقلُ، وفِكاكُ الأسيرِ، ولا يُقتلُ مسلمٌ بكافرٍ».

قالَ الحافِظُ ابنُ حَجَر في «فتح الباري» (١ / ٢٠٤): «وإنَّما سَألَهُ أبو جُحيفةَ عن ذٰلكَ؛ لأنَّ جماعةً مِن الشِّيعةِ كانُوا يزعُمونَ أنَّ عندَ أهلِ البيتِ ـ لا سيما عليّاً ـ أشياءَ مِن الوحيِ خَصَّهُمُ النبيُّ ﷺ بها، لم يُطْلِعْ غيرَهُم عليها».

ونَقَلَ العلَّامةُ بدرُ الدينِ العَينيُّ في «عُمدةِ القاري» (١ / ١٦١) عن ابنِ بطَّالٍ قولَه: «فيهِ ما يقطعُ بدعةَ الشيعةِ والمُدَّعينَ على عليٍّ رضيَ اللهُ عنـهُ أنَّـهُ الوصيُّ، وأنَّهُ المخصوصُ بعلمٍ مِن عندِ رَسولِ اللهِ ﷺ لم يَعْرِفْه غيرُه، حيثُ قالَ: ما عنـدَهُ إلَّا ما عندَ النَّاسِ مِن كتابِ اللهِ، ثمَّ أحالَ على الفَهْمِ الَّذي النَّاسُ فيهِ على دَرَجاتِهم، ولم يَخُصَّ نفسَهُ بشيءٍ غيرِ ما هُو مُمْكِنٌ في غيرِهِ».

٥ ـ أثبتُّ ـ قبـلُ ـ أنَّ «الأسانيدَ أنسابُ الكُتُبِ»، وعليهِ؛ فإنَّهُ لا يُعْرَفُ لـ «الجَفْرِ» أيُّ سندٍ.

قالَ المؤرِّخُ ابنُ خَلْدونَ في «المُقَدِّمةِ» (٢ / ٧٦٧ ـ طبعة وافي): «وهٰذا

---

(١) وبخـاصَّة أنَّك ترى في كلِّ «جَفْر» منها ما ليس في الآخر! ولا يجمعُ بينَها كُلِّها إلَّا الصِّياغة الكاذبة ظاهرة الصنع والاختلاق!!

الكتابُ لم تتَّصِلْ روايتُهُ، ولا عُرِفَ عينُهُ، وإنَّما يظهَرُ منهُ شَواذٌّ مِن الكلماتِ لا يصحَبُها دَليلٌ».

وقالَ العلاَّمةُ محمَّد رشيد رضا في «فتاوى المنار» (٤ / ١٣٠٧): «لا يُعْرَفُ لهُ سَنَدٌ إلى أميرِ المؤمنينَ، وليسَ على النَّافي دليلٌ[1]، وإنَّما يُطْلَبُ الدَّليلُ مِن مُدَّعي الشَّيءِ، ولا دليلَ لمُدَّعي هٰذا الجَفْرِ».

وقالَ العلاَّمةُ ابنُ القيِّمِ في «مفتاحِ دارِ السَّعادةِ» (٢ / ٢١٦) لمَّا وردَ كلامٌ مَنْحولٌ على عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ: «... فهٰذا لا يُعْلَمُ ثبوتُهُ عن عليٍّ، والكذَّابونَ كثيراً ما يُنَفِّقونَ سِلَعَهُمُ الباطلةَ بنسبتِها إلى عليٍّ وأهلِ البيتِ؛ كأصحابِ «الجَفْرِ» و«الهِفْتِ» والملاحمِ وغيرِها، فلا يَدْري ما كُذِبَ على أهلِ البيتِ إلاَّ اللهُ سبحانَه».

وقالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِيَّةَ رحمهُ اللهُ تَعالى في «مجموعِ الفَتاوى» (٣٥ / ١٨٣): «ونحنُ نعلمُ مِن أحوالِ أئمَّتِنا أنَّهُ قد أُضيفَ إلى جَعْفرٍ الصادقِ مِن جِنْسِ هٰذهِ الأمورِ[2] ما يعلمُ كُلُّ عالمٍ بحالِ جعفرٍ رضيَ اللهُ عنهُ أنَّ ذٰلكَ كَذِبٌ عليهِ؛ فإنَّ الكذبَ عليهِ مِن أعظَمِ الكذبِ، حتى نُسِبَ إليهِ «أحكامُ الحَرَكاتِ السُّفليَّة»، و...».

ثمَّ ذكرَ عدَّةً مِن الكُتُبِ التي كُذِبَتْ عليهِ ونُسِبَتْ إليهِ، فكانَ مِمَّا قالَهُ: «وكذٰلكَ أُضيفَ إليهِ كِتاب «الجَفْرِ»، و«البطاقةِ»، و«الهِفْتِ»، وكلُّ ذٰلك كَذِبٌ عليهِ باتِّفاقِ أهلِ العلمِ بهِ...

---

(١) هٰذا ردٌّ على مَن قد يقول: ما الدليل أنه لا سند لـ «الجَفْر»؟!

(٢) أي: الاستدلال على الحوادث المستقبلية والأمور العينيَّة.

وأصحابُ جَعْفَرٍ الصادقِ الذينَ أَخذوا عنهُ العلمَ؛ كمالكِ بنِ أنسٍ، وسفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ، وأَمثالِهما مِن الأئمةِ ـ أئمةُ الإسلامِ ـ بُرآءُ مِن هٰذهِ الأكاذيبِ».

وقالَ رحمهُ اللهُ في «دَرْءِ تعارُضِ العقلِ والنَّقلِ» (٥ / ٢٦): «وقد أَجمَعَ أَهلُ المعرفةِ بالمنقولِ على أنَّ ما يُروى عن عليٍّ وعن جعفرٍ الصادِقِ مِن هٰذهِ الأمورِ التي يدَّعيها الباطنيَّةُ كَذِبٌ مُخْتَلَقٌ، ولهٰذا كانتْ ملاحدةُ الشِّيعةِ والصُّوفيَّةِ ينسِبونَ إِلحادَهُم إلى عليٍّ، وهو بريءٌ مِن ذٰلك».

وقالَ يرحمُهُ اللهُ في «مِنهاجِ السُّنَّةِ» (٢ / ٤٦٤) عندَ ذِكرِهِ عليّاً وجعفراً الصادقَ رضيَ اللهُ عنهما: «الكذبُ على هٰؤلاءِ في الرافضةِ أَعظمُ الأمورِ، لا سيَّما على جعفرِ بنِ محمَّدٍ الصادِقِ؛ فإنَّهُ ما كُذِبَ على أَحدٍ ما كُذِبَ عليهِ، حتَّى نَسَبوا إليهِ كتابَ (الجَفْرِ)».

وقالَ في (٨ / ١٠ ـ ١١) منهُ: «ومِنَ النَّاسِ مَن ينسِبُ إليهِ[1] الكلامَ في الحوادِثِ كـ «الجفرِ» وغيرِه، وآخرونَ ينسبونَ إليهِ «البطاقَةَ» وأُموراً أُخرى يُعْلَم أَنَّ عليّاً بريءٌ منها. وكذٰلك جعفرٌ الصادقُ قد كُذِبَ عليهِ مِن الأكاذيبِ ما لا يعلمُهُ إلَّا اللهُ...».

وقالَ في «نَقْضِ المنطِقِ» (ص ٦٦): «وأَمَّا الكَذِبُ والأسرارُ الَّتي يدَّعونَها عن جعفرٍ الصادقِ، فمِن أَكبرِ الأشياءِ كَذِباً، حتى يُقالَ: ما كُذِبَ على أَحدٍ ما كُذِبَ على جعفرٍ رضي اللهُ عنهُ، ومِن هٰذهِ الأمورِ المُضافةِ كتابُ «الجَفْرِ» الَّذي يدَّعونَ أَنَّهُ كَتَبَ فيهِ الحوادِثَ».

---

(١) إلى عليٍّ رضي الله عنه.

قلتُ: وهٰكذا؛ فإنَّ كلماتِ أهلِ العلمِ تكادُ تكونُ مُتَّفقةً على بُطلانِ هٰذا «الجَفْرِ»، وكذبِ نسبتِه لعليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ أو جعفرٍ الصادقِ رحمهُ اللهُ.

فإنْ قيلَ: فمِنْ أينَ أتَتْ هٰذهِ الكتبُ والمؤلَّفاتُ المنسوبةُ لجعفرٍ رضيَ اللهُ عنهُ؟

والجوابُ ما قالَهُ الإمامُ ابنُ كثيرٍ في «البدايةِ والنِّهايةِ» (١١ / ٥١) في ترجمةِ جعفرِ بنِ محمَّدٍ أبي مَعْشرٍ البلخيِّ المُنَجِّمِ، حيثُ قالَ: «والظَّاهرُ أنَّ الـذي نُسِبَ إلى جعفرِ بنِ محمَّدٍ الصَّادِقِ مِن علمِ الرَّجْزِ والطَّرْفِ واختلاجِ الأعضاءِ؛ إنَّما هو منسوبٌ إلى جعفرٍ أبي مَعْشرٍ هٰذا، وليس بالصَّادِقِ، وإنَّما يغلَطونَ، واللهُ أعلمُ».

قلتُ: وجوابٌ آخَرُ: أنَّ هٰذا مِن صريحِ كذبِ الرَّافضةِ على مَن ينسِبونَ أنفُسَهُم - زوراً - إليهم؛ كعليٍّ وجعفرٍ وغيرِهما رضيَ اللهُ عنهما، فهُم معروفونَ بذٰلك؛ كما قالَ الإمام الشافعيُّ رحمهُ اللهُ: «لمْ أَرَ أحداً مِن أصحابِ الأهواءِ أكذبَ في الدَّعوى ولا أشهَدَ بالزُّورِ مِن الرَّافضةِ»[1].

فأحلى الأمرينِ مُرٌّ، وخيرُهما شرٌّ!

٦ - إنَّ «الجَفْرَ» كلَّه قائمٌ على التَّنجيمِ، والطَّلاسمِ، وطلبِ المددِ مِن الجنِّ والعفاريتِ، واستطلاعِ الغيبِ، ونحوِ ذٰلك مِن أُمورٍ ينكِرُها الإسلامُ العظيمُ جُملةً وتَفصيلاً.

ومثالٌ لذٰلك ما قالوهُ في «الجَفْرِ الجامعِ» (ص ٤٣) لمعرفةِ استحضارِ المَنْدَلِ وخُدَّامها الرواحانيَّةِ!! وفي إيرادِ الزَّجْرِ الذي يُزجرونَ (!) به: «بقوف

---

(١) «الإبانة» (رقم ٦٨٨) لابن بطة.

قوف، يريش مبروش، انزلوا بحق نطوش، وزجرتكم بالحاكم عليكم قرموش...»!

وأمثالُ ذلك مِن الكُفريّاتِ التي لا تَنْطَلي إلاَّ على الجُهلاءِ الغارِقينَ في البَلَهِ والغَباءِ!!

٧ - أنَّ صياغَـةَ هٰذا «الجَفْــر»[١] ظاهِــرَةُ الصِّنـاعـةُ، بادية التمحُّـلِ والانتحالِ، ودليلُ ذلك ما سُبِكَ بِهِ الكتابُ مِن أُسلوبِ السَّجْعِ، وهو أُسلوبٌ كتابيٌّ لم يُعْرَف في القُرونِ الأولى على مثلِ هٰذهِ الصفةِ!

ومِن صُورِ سَجْعِهِ السَّخيفِ البارِدِ - وأَمثلتُهُ كثيرةٌ - ما في (ص ٢٥) منهُ على لسـانِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهُ - وهو منهُ بريءٌ -: «... أَنا بَثير التُّرك، أَنا شملاصُ الشِّرك، أَنا جنبتا الزَّنْج، أَنا جرجس الفرَنْج، أَنا عَقْدُ الإيمان، أَنا يركم الغيلان، أَنا بدرُ البُروج، أَنا سنشارُ الكروج...»!

ثمَّ قالَ (ص ٢٦): «... أَنا واللهِ وجهُ اللهِ (!)، أَنا واللهِ أَسدُ اللهِ...»!

ثمَّ قالَ (ص ٦٧): «يا صالحُ سَلِّمْ، وللجماعَةِ كَلِّمْ، يوسُفُ أَعْرِضْ عن هٰذا، يا موسى أَقْبِلْ على هٰذا، يا سلام سلام، يا جهجاهُ كَلِّم، يا محمَّدُ ارقُدْ، يا مصطفى اسجُد...»!

إلى آخر ما فيهِ مِن هَراءٍ!

قلتُ: وما سَبَقَ كلُّهُ يدلُّ دلالةً لا تقبلُ الجَدَلَ على أَنَّ هٰذا «الجَفْرَ» كتابٌ

---

(١) وهـو «الجَفْر» المخطوط، أما «الجَفْر الجامع»؛ فليس فيه أيّة صبغة سجعية! فتأمَّل التضارب والمفارقة!

مدسوسٌ على الإسلامِ [1]، منْحولٌ على أَئمَّةِ أهلِ البيتِ، وبخاصَّةٍ الصحابيِّ الجليلَ عليَّ بنَ أَبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنهُ.

الوجهُ الثالثُ: بيانيٌّ:

وهو يتضمَّنُ إثباتَ أَنَّ روايةَ (صادم) ليستْ في «الجفرِ» على هٰذهِ الصِّفةِ، إنَّما هي مركَّبةٌ مُلَفَّقةٌ، ثمَّ إِنَّ تَركيبَها وتلفيقَها محرَّفٌ أَيضاً!!

فقد طالعْتُ «الجَفْرَ» بدقَّةٍ وتفحُّصٍ؛ النُّسختينِ المخطوطةَ والمطبوعةَ، فماذا كانَ فيهِما حولَ (صادِمٍ)؟

وَرَدَ في «الجَفْر» (ص ٥٦ ـ مخطوط) [2] ما نصُّه: «... إِذا رأَيتُمُ الكسوفَ في شهرِ ذي الحَجَّةِ، وشهرِ اللهِ المحرَّمِ؛ فاعْلَموا أَنَّ السُّفيانيَّةَ قد ظهَرَتْ، ثمَّ يكونُ العَجَبُ كُلُّ العجَب بينَ جُمادى ورَجَب، مِن فتنةِ السُّفيانيَّةِ وقتالِهم، ثمَّ يخسِفُ اللهُ بهِمُ البيداءَ، فلا يبقى منهُم إلاَّ رجلانِ؛ فإِنَّهما سيبقيانِ حتَّى يُخبِرا النَّاسَ بما حلَّ بأَصحابِهم...».

وتكرَّرتْ جملةُ «جُمادى ورَجَب» في مواضِعَ أُخرى منهُ (ص ١٦ و٧٠)!!

ثمَّ في (ص ٥٩) منَ الكتابِ نفسِهِ ضمنَ أَبياتٍ شعريَّةٍ طويلةٍ ركيكةٍ هزيلةٍ:

«وَيْلُ الأعــاجِـمِ مِنْ وَيْلٍ يَحِــلُّ بِهِمْ
مِنْ (صـارِمٍ) ظَلَّ مِن رُوسٍ وأَعنـاقِ»

---

(١) ولعلّي ـ إن شاء الله ـ أُفرِد في المستقبل كتاباً خاصّاً في نقد «الجَفْر» وبيان الوجوه الكثيرة التي تنقضه مفصِّلاً الكلام عليه تاريخيّاً وعلميّاً.

(٢) وهو «جفرٌ» ثالثٌ!!

قلتُ: هٰذا ما رأيْتُه ممَّا لهُ (صلَةٌ) بالكلامِ المردودِ عليهِ، سواءٌ مِن قريبٍ أو مِن بعيدٍ!!

ولم يَرِدْ شيءٌ مِن هٰذا كُلِّهِ في «الجَفْرِ الجامع والنُّورِ اللاَّمع» المطبوع!!

والمتأمِّلُ في تسلسُلِ الأحداثِ المشارِ إليها، والمذكورةِ هُنا، يرى أنَّ هُناكَ بُعداً سحيقاً عن الواقعِ الَّذي نعيشُهُ؛ مِن حيثُ ذِكْرُ الكسوفَيْنِ في شهرِ ذي الحَجَّةِ وشهرِ اللهِ المحرَّمِ، وأنَّهما سيكونانِ قبلَ جُمادى ورجَب، حيثُ العجبُ كُلُّ العجب!!

حقّاً أنَّهُ العجبُ كُلُّ العَجَبِ أَنْ تُوجدَ تلكَ الجُراَةُ الخبيثةُ الماكرةُ على رسولِ اللهِ ﷺ، وعلى صفوةِ أصحابِهِ رضيَ اللهُ عنهُم؛ مِن قِبَلِ مَن يَنْتَسِبونَ إلى الإسلامِ، ويتسمَّوْنَ بأسماءٍ إسلاميَّةٍ!! فلا قُوَّةَ إلاَّ باللهِ.

ثمَّ إنَّ تكرُّرَ ذكرِ جُمادى ورَجب في مواطنَ أُخرى وأحداثٍ متعَدِّدةٍ يُشيرُ إلى كذبِ هٰذهِ الجملةِ، وأنَّ إيرادَهـا (سـوقٌ رائـجٌ) لِتَسْـريبِ تلكَ التَّلفيقاتِ الفاسدَةِ، على أصحابِ العقولِ الكاسدَةِ!!

وشيءٌ آخرُ مهمٌّ غايةً، وهو أنَّكَ ترى أَنَّ ذَيْنِكَ النَّصَّيْنِ ليسَ بينَهُما أيُّ ترابُطٍ، فبأيِّ حَقٍّ جُمِعا في صعيدٍ واحدٍ، وصيغَ منهُما نَصٌّ واحِدٌ؟! أَمَّ أَنَّهُ الهَوى والذَّوْقُ والرَّأْيُ والتَّضليلُ؟!

ثمَّ تأمَّلْ أَنَّ في النَّصِّ (صارِم)[1]؛ بالرَّاء، لا (صادِم)؛ بالدَّال!! بمعنى السيفِ القاطعِ، لا أنَّها اسمٌ! فكيفَ ولماذا جُعِلَتِ الراءُ دالاً؟! أَمْ أَنَّهُ تركيبُ النُّصـوصِ على الأحـداثِ ـ بالكـذبِ والتَّزويرِ ـ لِموافَقَةِ ما يعيشهُ النَّاسُ مِن

(١) وهي واضحةٌ جدّاً في المخطوطة من حيث الرسم أو المعنى.

عواطِفَ وحماساتٍ؟! سائلاً اللهَ العليَّ الأعْلى أَنْ يجعَلَ نهايةَ هٰذِهِ الفِتنةِ لصالحِ الأمَّةِ الإسلاميَّةِ المؤمِنةِ الموحِّدَةِ.

وأُكَرِّرُ هنا أَنَّ بحثَنا هٰذا علميٌّ تحقيقيٌّ، أَمّا مَدى قابليَّةِ ما في هٰذا النَّصِّ الباطلِ للواقعِ الَّذي نعيشُهُ مِن حيثُ كونُه حقّاً أو صِدْقاً أَمْ لا؛ فهٰذا ما لم يُكْتَبْ بحْثُنا هٰذا مِن أَجْلِه، فتَذَكَّرْ!

وأمرٌ آخَر: أَنَّ روايةَ (صادِم)[1] وإبادَتَهُ لِبني الأصفرِ ـ وهُمُ الرُّومُ ـ كما تزعُمُ الرِّوايةُ المفْتَعَلَةُ؛ إنَّما هِيَ ـ كما هُو ظاهِرٌ ـ في علاماتِ الساعةِ وأَشراطِها!

معَ أَنَّ الصَّحيحَ المرويَّ في «صحيحِ مسلمٍ» (٢٨٩٨) مِن حديثِ عمرو ابنِ العاصِ هُو قولُ رسولِ اللهِ ﷺ: «تقومُ الساعةُ والرُّومُ أَكثرُ النَّاسِ».

ومِصْداقُ هٰذا الحديثِ وتفسيرُهُ ما ثَبَتَ أَيضاً في «صحيحِ مسلمٍ» (٢٩٤٩) عن عبدِاللهِ بنِ مسعودٍ عنِ النبيِّ ﷺ؛ قالَ: «لا تقومُ السَّاعةُ إلَّا عَلى شِرارِ النَّاسِ».

وفيهِ أَيضاً (١٩٢٤) عن عبدِاللهِ بن عَمْرو بنِ العاصِ رضيَ اللهُ عنهُما؛ قالَ: «لا تقومُ الساعةُ إلَّا عَلى شِرارِ الخَلْقِ، هُمْ شرٌّ مِن أَهلِ الجاهِلِيَّةِ».

فهٰذا كُلُّه يُبطِلُ دعوى إبادتِهِم، وأنَّهُ لا يرجِعُ منهُم أَحدٌ، بل إنَّ الساعةَ لا تقومُ إلَّا وهُم أَكثرُ النَّاسِ؛ لأَنَّهُم شِرارُ الخَلْقِ!

وأَمرٌ أَخيرٌ: أَنَّ في هٰذه الروايةِ الباطلةِ نفسِها أَلفاظاً حَكَمَ أَهلُ العلمِ على أَنَّها ساقطةٌ وكاذبةٌ في أَحاديثَ أُخرى، يَدُلُّ وجودُها هنا ـ يقيناً ـ على تَرْكيبِ هٰذا

(١) وقد أثبَتْنا بما لا يدَعُ مجالاً لشكٍّ أنها روايةٌ مكذوبةٌ ملفّقةٌ، وأنَّ (صادم) موجود في عقل من اخترعه فقط!!

الحديثِ وتَلْفيقِهِ!

فقـدْ روى الحاكمُ في «المستدركِ» (٤ / ٥١٨)، وأبو نُعيمٍ في «ذِكرِ أخبـارِ أَصبهـانَ» (٢ / ١٩٩) ضِمْنَ حديثِ صيحـةِ رمضانَ[١] المتقدِّمِ (ص ٢٥): «ثُمَّ العَجَب كُلُّ العَجَب بينَ جُمادى ورَجَب. . .»!

وقالَ الحاكمُ بعدَ إخراجِه: «قد احتجَّ الشيخانِ رضيَ اللهُ عنهُما برواةِ هٰذا الحـديثِ عن آخِـرِهم؛ غيرِ مسلمـةَ بنِ عليٍّ الخُشَنيِّ[٢]، وهو حديثٌ غريبُ المتنِ، ومَسْلَمَةُ أَيضاً ممَّا لا تقومُ الحُجَّةُ بهِ».

وزادَ الـذهبيُّ في «تلخيصِـهِ» المطبوعِ بحاشيةِ «المستدرِكِ»: «بل هُو ساقِطٌ متروكٌ».

وأوردَ الحديثَ ـ مختصراً ـ ابنُ الجوزيِّ في كتابِهِ «الموضوعات» (٣ / ١٩١)، ثمَّ قالَ: «هٰذا حديثٌ موضوعٌ على رسولِ اللهِ ﷺ».

وأَعلَّهُ بمسلمةَ؛ ناقلاً كلامَ أَئمَّةِ الحديثِ فيهِ.

قلتُ: فهٰذا كلُّهُ يدلُّ ـ أكيداً ـ على أنَّ جملة «جُمادى ورجب» ـ أَصلاً ـ مِن إفكِ الأفَّاكينَ، وكَذِبِ الكذَّابينَ، وليسَ عليها مِن نُورِ النبوَّةِ أيُّ مسحةٍ!!

وبعدُ:

فلستُ أظنُّ ـ إنْ شاءَ اللهُ ـ مُنْصِفاً يَقِفُ على هٰذا البحثِ العلميِّ ثمَّ يُكابِرُ في قَبولِ ما فيهِ مِن حَقٍّ وأَدلَّةٍ وبراهينَ.

---

(١) في إحدى رواياته!

(٢) وتصحفت فيه إلى: «الحسني».

(تنبيهٌ):

يُلْحَقُ بما ذكرتُه حولَ «الجَفْرِ» مِن رَدٍّ وإبطالٍ: ما تَداوَلَهُ النَّاسُ اليومَ مِن شِعْرٍ يُنْسَبُ لمُحيي الدِّينِ ابنِ عَرَبيٍّ[1] النَّكرةِ، المتوفَّى سنة (٦٣٨هـ)، حيثُ نَقلوا عنهُ شعراً ركيكَ المعاني، هَزيلَ المَباني، نَزَّلوهُ على فتنةِ العَصْرِ التي نَحْياها، وتَناقلوهُ - فوا أَسَفي الشَّديدِ - فيما بينَهُمْ؛ كأنَّما هُو وَحْيٌ مَعصومٌ... بل إنَّهُ جهلٌ مَركومٌ، وغَلَطٌ مَوهومٌ!!

أَقولُ هٰذا على فَرْضِ صحَّةِ نسبةِ هٰذا الشِّعْرِ لابنِ عَرَبيٍّ! واللهُ أَعلمُ بصحَّتِه وصوابِ نسبتِهِ!!

وقد نبَّهَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمِيَّةَ على إبطالِ شيءٍ مِثلِ ذٰلك، حيثُ قالَ في «مجموعِ الفتاوى» (٤ / ٧٩) - في مَعْرِضِ تنبيهِهِ على كذبِ «الجَفْرِ» وكثيرٍ مِن الملاحمِ ونحوهما -: «وكذٰلك عامَّةُ هٰذه الملاحمِ المرويَّةِ بالنَّظْمِ ونحوِهِ، عامَّتُها مِن الأكاذيبِ».

ثُمَّ قالَ رحمهُ اللهُ (٤ / ٨١): «وابنُ عَرَبي في كتاب «عنقاء مُغْرِب»، وغيرُه[2]: أَخبرَ بمُسْتَقْبلاتٍ كثيرةٍ، عامَّتُها كَذِبٌ...»!!

(١) انظر حكم العلماء فيه وما قالوه كشفاً عن خوافيه في: «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» (٢ / ١٦٠ - ١٩٩) لتقيِّ الدين الفاسي.

(٢) كمثل كتاب «شمس المعارف الكبرى» لأحمد بن علي البوني المتوفَّى سنة (٦٢٢هـ)، فهو كتابٌ مليءٌ كذِباً وزوراً وتمويهاً وإخباراً باطلاً عن مستقبلات الحوادث وغائبات الأمور!!

ومِن شرر هٰذه الفتنة التي نعيشُها أنَّ (بعضَهم) قد صوَّر صفحات من هٰذا الكتاب الأبتر، وراح ينشرها بين الناس!!

هٰكذا... من غير وعيٍ ولا معرفةٍ ولا فهمٍ!!

فلا قوَّة إلا بالله.

الحَديثُ الثَّالثُ: تقتَتِلونَ شَهْراً...

واشتعلتِ الحربُ...

كانتْ ضَروساً... مُدمِّرةً... عمياءَ... لا تُبْقي ولا تَذَرُ.

ومضى الأسبوعُ الأوَّلُ... فالثَّاني... فإذا ببعضِ (الخُطباءِ) يذكُرُ حَديثاً ويُشْهِرُهُ، ويُذيعُهُ ويَنْشُرُه!

فما هُو هٰذا الحديثُ؟ وما هو مَصْدَرُه؟ وما هي دَرَجَتُهُ وصحَّتُهُ؟

قالَ هٰذا (الخطيبُ): «وردَ في كتابِ «كَنْزِ العُمَّالِ» (رقم ٣٩٦٥٢) عن عبداللهِ بنِ عَمْرٍو رضيَ اللهُ عنهُ؛ قالَ: ... تقتَتِلونَ شَهْراً، لا يَكِلُّ لهُم سلاحٌ، ولا لكُم، ويقذفُ الطَّيرُ[1] عليكُم وعليهِم. قالَ: وبَلَغَنا أَنَّهُ إذا كانَ رأْسُ الشَّهْرِ؛ قالَ ربُّكُمْ: اليومَ أَسُلُّ سَيْفي، فأَنْتَقِمُ مِن أعدائي، وأَنْصُرُ أوليائي، فيُقتَلونَ مقتَلَةً ما رُئِيَ مِثْلُها قَطُّ، حتَّى ما تسيرُ الخيلُ إلاَّ عَلى الخيلِ، وما يسيرُ الرَّجلُ إلاَّ على الرَّجُلِ...».

كذا قالوهُ... وهٰكذا أوردوهُ...

ولبيانِ الحَقِّ فيهِ، والكشفِ عن خَوافيهِ: أقولُ وباللهِ التَّوفيقُ، ومِنهُ العونُ والتَّحقيقُ:

الكلامُ على هٰذه الرِّوايةِ مِن وُجوهٍ كثيرةٍ:

أوَّلاً: أنَّها مِن قَوْلِ عبدِاللهِ بنِ عَمْرٍو نفسِه، لا مِن قولِ رسولِ اللهِ ﷺ كما اشتُهِرَ!!

---

(١) كذا! وانظر ما سيأتي (ص ٦٣).

ثانياً: أنَّ عبدَاللهِ بنَ عَمْرو قد روى عن «طائفةٍ مِن أهلِ الكتاب، وأدْمَنَ النَّـظَرَ في كُتُبِهِمْ، واعْتَنى بذلـك»(1)، فلا يُؤمَنُ أنْ تكونَ هذهِ الرِّوايةُ مأخوذةً عنهُم! وبخاصَّةٍ أنَّـهُ لم ينْسِبْ ذلكَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ ألبتَّةَ، ولا إلى نفسِه صراحةً، بل قالَ رضيَ اللهُ عنهُ مُبيِّناً: «وبَلَغَنا أنَّهُ. . .»! فيرجِعُ خبرُهُ إلى روايةِ الإسرائيليَّاتِ(2)!

وقد أشارَ إلى نظرِ عبدِاللهِ بنِ عَمْرٍو في كُتُبِ أهلِ الكتابِ وأخذِهِ منهُم الإمامُ النوويُّ في «تهذيبِ الأسماءِ واللُّغاتِ» (١ / ٢٨٢) وغيرُهُ(3).

ثالثاً: أنَّ روايةَ هذا الأثَرِ هكذا مختَصَرةٌ جِدّاً، إذ وقَعَ في «كنزِ العُمَّالِ» مُطوَّلاً(4) في نحوِ أربعِ صَفَحاتٍ (!).

والمُتـأمِّلُ فيهِ يرى أنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ ينطَبِقَ في أيَّامِنا هذهِ، إذ هُو يتكلَّمُ ـ على فرَضِ ثُبوتِهِ ـ حَوْلَ زَمَنِ أشراطِ الساعةِ الكُبْرى، إذ فيهِ بعدَ ذلكَ الكلامِ المَذْكورِ: «. . . فبينَما هُمْ كذلكَ؛ إذ جاءَهُمْ: إنَّ الدَّجَّالَ قد خَلَفَكُمْ في

---

(1) «سير أعلام النبلاء» (٣ / ٨١)، وانظر لزاماً: «التفسير والمفسرون» (١ / ١٧٥).

(2) وقد قدَّمنا (ص ١٨) حُكمها.

(3) وقد قال صدِّيق حسن خان في «الإذاعة لما كان ويكون من أشراط الساعة» (ص ١٨٨) في مسألة مشابهة وردَ فيها بعض الآثار عن الصحابة وغيرهم: «وغايةُ ما فيه آثارٌ عن السلف، وإن كانت لا تُقـال إلا عن توقيف، فلعلَّها مأخوذةٌ عن أهل الكتاب ـ وفي أسانيدها مقالٌ ـ، وقد عُلِمَ تغييرُهم لما لَدَيْهم عن الله تعالى وعن رسوله. . .».

وزاده بياناً الشيخ أحمد شاكر في «الباعث الحثيث» (ص ٤٧)؛ حيث قال تأصيلاً: «لأن كثيراً منهم رضي الله عنهم كان يروي الإسرائيليات عن أهل الكتاب على سبيل الذكرى والموعظة، لا بمعنى أنهم يعتقدون صحَّتها، أو يستجيزون نسبتها إلى رسول الله ﷺ، حاشا وكلاَّ».

(4) ومن الطَّريف أن بعضَهم قد عدَّ كلماته فزادت على الست مئة كلمة!!

ذَراريكُمْ . . . » .

ثمَّ فيهِ : « . . . فبينَما هُم كذٰلك ؛ إذ سمِعوا صوْتاً مِن السَّماءِ : أَبْشِروا ؛ فقد أتاكُمُ الغَوْثُ ، فيقولونَ : نَزَلَ عيسى ابنُ مريمَ . . . » إلى آخِرِ الأثرِ ؛ بألفاظِهِ الغريبةِ ، وتفصيلاتِهِ العجيبَةِ ! !

إذا عَرَفْتَ هٰذا ـ أَخي القارئَ المُنْصِفَ ـ تعرِفُ السَّببَ الَّذي جَعَلَ ذٰلك (الخطيبَ) ـ هداهُ ربُّهُ ـ يقتَطِعُ مِن هٰذهِ الرِّوايةِ تلكَ الألفاظَ ! !

رابِعاً : أَنَّ الكتابَ المنقولَ منهُ ، وهُو كتابُ « كَنْزِ العُمَّالِ »[1] كتابٌ يعرفُ أَهلُ العلمِ وطُلاَّبُهُ أَنَّهُ يحْوي الغثَّ والسَّمينَ ، والواهِيَ والصَّحيحَ !

وكنتُ قد كَتَبْتُ في مقالي المُشارِ إليهِ سابقاً (ص ٢٦) كلمةً حولَ كتاب «كنزِ العُمَّالِ » ؛ قلتُ فيها مُنَبِّهاً : « . . . فقدْ ذَكَرَ عددٌ مِن الإخوةِ طَلَبَةِ العلمِ أَنَّ هُناكَ بعضَ الخُطباءِ والمُدَرِّسينَ في عِدَّةِ مساجِدَ ومدارِسَ ، أَوردُوا للنَّاسِ حَديثاً جاءَ في كتابِ «كنزِ العُمَّال» ، فنَشروهُ بينَ عامَّةِ المُسلمينَ ؛ دونَ أَنْ يتثَبَّتُوا منهُ ، أَو يتأَكَّدُوا مِن صحَّتِهِ ، ظانِّينَ أَنَّ كُلَّ حَديثٍ يقرؤونَهُ في أَيِّ كِتابٍ يكونُ صحيحاً ، تَجوزُ لهُم روايتُهُ ! !

وهٰذا باطلٌ مِن القولِ ؛ كما حقَّقهُ أَهلُ الحديثِ رحمهُم اللهُ تعالى ، فليسَ كُلُّ كِتابٍ اشْتَرَطَ مؤلِّفُهُ فيهِ إيرادَ الأحاديثِ الصَّحيحةِ فقطْ ، بل جُلُّ الكتُبِ تُورِدُ الأحاديثَ الصَّحيحةَ والضَّعيفةَ على حَدٍّ سواءٍ ، وبخاصَّةٍ كتابَ «كنزِ

---

[1] ثم رأيت في كتاب «المسيح الدجال» (ص ١٨٠) ذِكر هٰذا الأثر بهٰذا الاختصار؛ نقلاً عن «الكنز»! ! فغَلَب على ظنّي أنّه مأخوذٌ منه ومنقولٌ عنه! !

إلا أنّه ـ هداه الله وغفر له ـ قد نسب هٰذا الأثر للنبيِّ ﷺ ، فزادَ الطين بِلَّة كما يقولون .

العُمَّالِ»؛ فقدْ جَمَعَ مؤلِّفُه فيهِ أكثرَ مِن ستَّةٍ وأربعينَ ألفَ حَديثَ، فيها الصَّحيحُ، وفيها الضَّعيفُ، وفيها المكذوبُ».

هٰذا ما أردتُ نقلَهُ هُنا مِن مقالي آنِفِ الذِّكْرِ؛ توضيحاً، وتَنْبيهاً، وتَحذيراً.

خامِساً: ومَعَ هٰذا وذاكَ؛ فإنَّ أهلَ العلمِ وطلبَتَهُ يعلمونَ أيضاً أنَّ أصلَ كتابِ «كنزِ العُمَّالِ» هو كتابُ «جمعِ الجوامعِ»[1] للعلاَّمَةِ السُّيوطيِّ، المرتَّبُ على الحروفِ الهجائِيَّةِ، وإنَّما رُتِّبَ في «كَنْزِ العُمَّالِ» على الكُتُبِ والأبوابِ.

وقد وَرَدَ في مقدِّمةِ «كنزِ العُمَّالِ» (١ / ١٠) تَبَعاً لأصلِهِ «جمعِ الجَوامعِ» بيانُ منهجِ الكتابِ ورُموزِهِ وإشاراتِهِ، فكانَ مِمَّا فيهِ ذاكراً الرموزَ: «. . . وللعُقيلي (عق)، ولابن عدي في «الكامل» (عد)، وللخطيب (خط)، فإنْ كانَ في «تاريخِه»؛ أطلقتُ، وإلاَّ بيَّنْتُه، ولابنِ عساكر (كر)، وكلُّ ما عُزِيَ لهٰؤلاءِ الأربعةِ؛ فهو ضعيفٌ، فيُستَغْنى بالعَزْوِ إليها أو إلى بعضِها عن بيانِ ضَعْفِهِ. . .»!

قلتُ: فاقتصارُ العَزْوِ في هٰذهِ الروايةِ على ابنِ عساكِرَ كافٍ في معرفةِ ضعْفِها ووهائِها!! لو كانوا يعلمونَ!

ويزيدُ ذٰلكَ بياناً الوجهُ الآتي:

سادِساً: وهُو أنَّ أصلَ هٰذهِ الرِّوايةِ أَخْرجَها البَزَّارُ في «مسندِه» (٣٣٧٨ ـ زوائدهُ) مِن طريقِ حمَّادِ بنِ سَلَمَةَ عن عليِّ بنِ زَيْدٍ عن عبدالرحمٰنِ بنِ أبي بكرةَ عن عبدِاللهِ بنِ عَمْرٍو: (فذَكَرَهُ مُختصراً في صفحةٍ واحدةٍ!! وليس فيهِ كثيرٌ مِن ألفاظِ الروايةِ المذكورةِ في «الكَنْزِ»!).

---

(١) ويسمَّى أيضاً «الجامع الكبير».

وعليُّ بنُ زَيْدٍ المذكورُ هو ابنُ جُدْعان؛ مِن الضُّعفاءِ المعروفينَ، والوُهاةِ المَشْهورينَ!!

قالَ فيهِ ابنُ سَعْدٍ: «كثيرُ الحَديثِ، وفيهِ ضَعْفٌ، ولا يُحْتَجُّ بهِ».

وقالَ أَحمدُ: «ليس بالقويِّ».

وفي روايةٍ: «ليس بشيءٍ».

وفي أُخرى: «ضعيفُ الحَديثِ».

وقالَ يَحيى بنُ مَعين: «ضعيفٌ»، وفي روايةٍ: «ضعيفٌ في كلِّ شيءٍ»، وفي أُخرى: «وليسَ بذاكَ»، وفي رابعةٍ: «ليس بحُجَّةٍ»، وفي خامسةٍ: «ليس بشيءٍ».

وقالَ العِجْلِيُّ: «ليسَ بالقوِيِّ».

وقالَ الجُوزْجانيُّ: «واهي الحَديثِ، ضعيفٌ».

وقالَ أَبو زُرْعَةَ: «ليسَ بقويٍّ».

وقالَ أَبو حاتمٍ: «ليسَ بقويٍّ، يُكتَبُ حديثُه، ولا يُحْتَجُّ بهِ».

وقالَ النَّسائيُّ: «ضعيفٌ».

وقالَ البُخاريُّ: «لا يُحتَجُّ بهِ».

وقالَ ابنُ خُزَيْمةَ: «لا أَحتَجُّ بهِ لِسوءِ حفظِهِ».

وقالَ الحاكِمُ أَبو أَحمدَ: «ليسَ بالمتينِ عندَهُم».

وقالَ الدَّارقطنيُّ: «أَنا أَقِفُ فيهِ، ولا يزالُ عندي فيهِ لينٌ».

وقالَ حمَّادُ بنُ زيدٍ: «كانَ يقلبُ الأَحاديثَ»، وقالَ مرَّةً: «كانَ يُحَدِّثُنا اليومَ

بالحديثِ، ثمَّ يُحَدِّثُنا غداً، فكأنَّهُ ليس ذٰلك!».

وقالَ عَمْرو بنُ عليٍّ: «كانَ يَحْيى بنُ سَعيدٍ يَتَّقي الحديثَ عن عَلِيِّ بنِ زَيْدٍ، حدَّثَنا عنهُ مرَّةً ثمَّ تَرَكَهُ، وقالَ: دَعْهُ».

وقالَ أَبو سَلَمةَ: «كانَ وُهَيْبُ يُضعِّفُ عليَّ بنَ زَيْد».

وقالَ ابنُ قانعٍ: «خَلَطَ في آخِرِ عُمُرِهِ، وتُرِكَ حديثُه».

وقالَ ابنُ حِبَّانَ: «يهَمُ ويُخطىءُ، فكَثُرَ ذٰلكَ منهُ، فاستحقَّ التركَ»[1].

وقالَ المُنْذِريُّ في «الترغيبِ والتَّرهيبِ» (٤ / ٥٧٥): «وضعَّفَهُ ابنُ عُيَيْنَة وأَحمدُ وغيرُهما».

وقالَ ابنُ القَطَّانِ: «ضعيفٌ»[2].

وقالَ البيهقيُّ في «معرفةِ السُّننِ والآثارِ» (١ / ٣٩١): «غيرُ مُحْتَجٍّ بهِ»، وكذا في «السُّنن الكبرى» (١ / ١٦٤)، وفيها (١ / ٤٤٩) أَيضاً: «ليس بالقويِّ».

وقالَ ابنُ حَزْمٍ في «المُحَلَّى» (٧ / ٢٣٤): «ضعيفٌ»، وقالَ في (١٠ / ٣٨٢) منهُ: «ضعيفٌ جدّاً».

وقالَ الحافظُ ابنُ حَجرٍ في مواطنَ مِن «فتحِ الباري» (١ / ٣٩٥، ٢ / ٥٦٣، ٣ / ٢٢) وغيرها: «ضعيفٌ».

وقالَ الذَّهبيُّ في «سير أَعلامِ النُّبلاءِ» (٥ / ٢٠٧): «لهُ عجائبُ

---

(١) كلُّ هٰذه المقالات من «تهذيب التهذيب» (٧ / ٣٢٢ ـ ٣٢٤).

(٢) «نصب الراية» (١ / ٧٧).

ومناكيرُ».

وقالَ ابنُ كثيرٍ في «النهايةِ في الفتنِ والملاحمِ» (١ / ٢٠): «لهُ غَرائبُ ومُنْكَراتٌ».

قلتُ: فهٰؤلاءِ أَكثرُ مِن عشرينَ إماماً مِن أَئمَّةِ الحديثِ وعُلماءِ الجَرْحِ والتَّعديلِ، اتَّفَقوا كلُّهُم على جَرْحِه وتضعيفِه وتوهينِ أُمرِه.

وتـرى عُيونَ ما قيلَ فيهِ ـ أَيضـاً ـ في: «الضُّعفـاءِ والمجروحينَ» (٢ / ١٠٣)، و«الكامل» (٥ / ١٨٤٠)، و«تاريخ الإسلام» (٥ / ١١١)، و«ميزان الاعتدال» (٣ / ١٢٧)، و«تهذيب التهذيب» (٧ / ٣٢٢)، و«تهذيب الكمال» (ق ٩٧١)، وغيرها.

قلتُ: نرجـعُ إلى الكلامِ على إسنادِهِ، فأَقولُ: وقد خالَفَ روايةَ البَزَّارِ ـ التي رواها عنِ ابنِ جُدْعانَ المُضعَّفِ رواةٌ ثقاتٌ ـ راوٍ فيهِ غفلةٌ:

إِذ أَخـرجَ الأثـرَ بطولِهِ ابنُ عساكرَ في «تاريخِ دمشقَ»[1] (١٤ / ٩٨ ـ مصوَّرتي) مِن طريقِ عُمرَ بنِ زُرارَةَ الحَدَثيِّ[2]: حدَّثَنا عيسى بن يُونُس: حدَّثني المُبارَكُ بنُ فَضالَةَ: حدَّثَني عليُّ بنُ زيدِ بنِ جُدعان به.

فذكر الأثرَ مطوَّلاً بزياداتِه وغرائبِه!

---

(١) مخطوطة في المكتبة الظاهرية في دمشق، وهي مكوَّنة من تسعة عشر مجلَّداً.

وجزى الله تعالى خيراً شيخنا العلامة المحدِّث ناصر الدين الألباني حفظه المولى ومتَّع به، حيث استمرَّ بحثُه وتفتيشهُ عن هٰذا الحديث في «تاريخ دمشق» أكثر من أربعة أيام، حتى يسَّره الله تعالى له، ومنه استفدتُه، زاده الله توفيقاً.

(٢) وتصحَّف في بعض المصادر إلى «الحَرَثي»؛ بالراء، فانظر: «اللباب» (١ / ٣٤٨) لابن الأثير، و«الأنساب» (٤ / ٨١) للسمعاني.

وقد قالَ الإمامُ صالحُ بنُ محمد جَزَرَة ـ كما في «تاريخِ بَغداد» (١١ / ٢٠٣) ـ في الحَدَثيِّ هٰذا: «شيخٌ مُغَفَّلٌ».

وقالَ ابنُ القَطّانِ: «ثقةٌ، نُسِبَ إلى غفلةٍ»؛ كما في: «ذيلِ الميزانِ» (رقم ٦٠١)، و«لسانِ الميزانِ» (٤ / ٣٠٦).

فيغلِبُ على قلبِ النّاقدِ أَنَّ هٰذهِ الزِّياداتِ كُلِّها قد نَبَعَتْ مِن غَفْلَةِ الحَدَثيِّ هٰذا؛ فضلاً عن وَهاءِ روايةِ ابنِ جُدْعانَ نفسِهِ واضطرابِ روايتِهِ!

ومِمَّا يُؤَكِّدُ هٰذا الَّذي انتهيتُ إليهِ، وأَنَّ هٰذهِ الزِّياداتِ كلَّها مِن ضَعْفِ هٰذينِ الرَّاوِيَيْنِ، وغفلتِهما وسُوءِ حِفْظِهما؛ أَنَّهُ جاءَ في أَوَّلِ هٰذهِ الرِّوايةِ الواهيةِ ما نصُّهُ: «. . . عن عبدالله بن عَمْرو: أَنَّ رجلاً قالَ لهُ: أَنتَ الَّذي تزعُمُ أَنَّ الساعةَ تقومُ إلى مئةِ سنةٍ! قالَ: سُبحانَ اللهِ! وأَنا أَقولُ ذٰلكَ! ومَن يَعْلَمُ قيامَ الساعةِ إلَّا اللهُ؟! إنَّما قلتُ: ما كانتْ رأْسُ مئةٍ للخَلْقِ منذُ خُلِقَتِ الدُّنيا إلَّا (فذكرهُ بطولِهِ كما سبقتِ الإشارةُ إليهِ)».

وقد جاءَ أَوَّلُ هٰذهِ الرِّوايةِ بهٰذا اللفظِ ـ تقريباً ـ عن عبدِاللهِ بنِ عَمْرٍو نفسه في «صحيحِ مسلمٍ» (٢٩٤٠): «عن عبدِاللهِ بنِ عَمْرٍو، وجاءَهُ رجُلٌ، فقالَ: ما هٰذا الحديثُ الَّذي تُحَدِّثُ بهِ؟ تقولُ: إنَّ السَّاعَةَ تقومُ إلى كَذا وكذا؟! فقالَ: سُبحانَ اللهِ! أَو: لا إلٰهَ إلَّا اللهُ، أَو كلمةً نحوَهُما؛ لقد هَمَمْتُ أَنْ لا أُحَدِّثَ أَحداً شيئاً أَبداً؛ إنَّما قلتُ: إنَّكُمْ سَتَرَوْنَ بعدَ قليلٍ أَمراً عظيماً، يُحَرَّقُ البيتُ، ويكونُ، ويكونُ. . . ثمَّ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: يَخْرُجُ الدَّجَّالُ في أُمَّتي، فيمكُثُ أَربعينَ (فذَكَرَهُ في نحوِ صفحةٍ واحدةٍ متعَلِّقةٍ كلّها بأَشراطِ الساعَةِ، ونُزولِ عيسى عليهِ السلامُ، وقيامِ السَّاعةِ، وبعثِ الأَجْسادِ. . . ونحْوِ ذٰلك،

ولمْ يذكُـرْ فيهِ شَيئـاً قَطُّ مِن ذِكْرِ قتالِ الشَّهْرِ، وقَذْفِ الطَّيرِ[1]، وسَلِّ السَّيفِ، وأمثالِ هٰذا مِمَّا سبَقَ ذِكْرُهُ في الرِّوايةِ الضَّعيفةِ)».

قلتُ: فهٰـذه دلائـلُ واضحـةٌ، قائمـةٌ على دقائقِ علمِ الحديثِ روايةً ودرايةً؛ تبيِّنُ ضعفَ هٰذه الروايةِ ووهاءَها:

أمَّا روايةً: فلِما طَوَّلتُ في بيانِه مِن ضعفِ رواتِه.

وأمَّـا درايةً؛ فلِما خَتَمْتُ بِه البحثَ مِن مُقابَلَةِ الضَّعيفِ بالصَّحيحِ بعدَ اتِّحادِ مَخْرَجِهما.

سابعاً: فإنْ قالَ قائلٌ: قدْ أوردَ الأثَرَ الإمامُ الهيثميُّ في «مجمعِ الزَّوائدِ» (٧ / ٣١٩)، وقالَ فيهِ: «رواهُ البزَّارُ موقوفاً، وفيهِ عليُّ بنُ زَيْد بنِ جُدْعانَ، وهو حَسَنُ الحديثِ، وبقيَّةُ رجالِه ثقاتٌ»؟!

فالجوابُ: أنَّهُ قد اختلفتْ كلماتُ الهيثميِّ نفسِهِ في الحُكْمِ على ابنِ جُدْعـانَ، فكثيراً ما ضعَّفَـهُ، وأحياناً يُشيرُ إلى الخلافِ فيهِ، ونادراً ما يُحَسِّنُ حديثَه، وهٰذا كلُّهُ ـ بمجموعِهِ ـ يُبَيِّنُ حقيقةَ حكمِهِ عليهِ:

فتـراهُ قالَ في «المجمـعِ» (١ / ١٢٨) فيهِ: «ضعيفٌ، واختُلِفَ في الاحتجاجِ بهِ»، وقالَ في (٤ / ١١٦) منهُ عنهُ: «ضعيفٌ، وقد وُثِّقَ»، وقالَ في (٥ / ١١٤): «ضعِّفَ لسوءِ حفظِه»، وقالَ في (٦ / ٨٥): «سيِّىءِ الحفظِ»، وقالَ في (١ / ١٧٣): «ضعيفٌ»، وقالَ في (٤ / ١٥٤): «فيهِ ضَعْفٌ، وقد وُثِّقَ».

قلتُ: فمـا حَكَمَ فيهِ بالضعفِ عليهِ، هـو الأوْلى لمـوافقتِـه للقـواعـدِ

---

(١) انظر ما سيأتي (ص ٦٢ ـ ٦٣) حولها.

العلميَّةِ، ولكلماتِ أئمَّةِ الحديثِ، إذ جَرْحُه مُفَسَّرٌ.

أَمَّا ما حَكَمَ فيهِ لهُ بالحسنِ؛ فيُحْمَلُ على ما قالهُ فيهِ في (٥ / ٣٠٢) من «المجمع»: «**فيهِ ضَعْفٌ، ويُحَسَّنُ حديثُه بالشَّواهِدِ**».

فهٰذا بيانٌ جَلِيٌّ مِن كلامِه ـ رحمهُ اللهُ ـ يوضِحُ أنَّ ما وَرَدَ مِن كلامِه ممَّا فيهِ الاقتصارُ على حُسنِ حديثِهِ وروايتِه، إنَّما يُحْمَل على ما إذا كانَ للحديثِ شواهِدُ!

وظاهرٌ جدّاً لكُلِّ ذي عينَيْنِ أنَّ الأثَرَ الَّذي نحنُ في صَدَدِ دراستِهِ ليس لهُ أيُّ شاهدٍ؛ فضلاً عَنْ أنْ تكونَ لهُ شواهدُ!!

وبالتحقيقِ السابقِ ـ بحمدِ اللهِ ـ يظهرُ الجوابُ على ما تضمَّنَهُ الوَجْهُ التَّالي:

ثامِناً: وهُو أنَّ بعضَ (النَّاسِ) قد قامَ بطَبْعِ هٰذا الحديثِ على (وُرَيْقةٍ)، ثم تَصويرِهِ وتوزيعِهِ على النَّاسِ!! لكنَّهُ ـ هداهُ اللهُ ـ قد زادَ فيهِ مِن كيسهِ قولَه: «حديثٌ حَسَنٌ»!!

هٰكذا قال! وليسَ لهُ في كلمتِهِ هٰذهِ سَلَفٌ مِنْ أَهْلِ العلمِ على اختلافِ دَرَجاتِهم، وتعدُّدِ مراتِبِهم! فهُو تعالُمٌ قبيحٌ، وتَعَدٍّ صَريحٌ!

فأنَّى لهُ الحُسْنُ، وفيهِ مَا تَرى؟!

تاسِعاً: أنَّ في الأثَرِ كَلمةً وَرَدَتْ مصحَّفةً في «الكَنْزِ»، حمَّلها (الخطيبُ) المُشارُ إليهِ ما لا تحتَمِلُ، وطَبَّقَ انطِلاقاً مِنها الأثَرَ على الواقعِ الَّذي نَعيشُهُ!! معَ ما في تتِمَّتِهِ ممَّا يُناقِضُهُ[1]!

---

(١) ولو تتبَّعتُه بالردِّ والنَّقد ـ مِن حيثُ زعمُهم مطابقتَه للواقع ـ لجاء الردُّ كبيراً جدّاً، من =

ففي «الكنز»: «. . . ويقذف الطِّير عليكُمْ وعليهِمْ. . .»! كذا!! بالطّاء والياءِ! مع أَنَّ في أصلِهِ «جَمْعِ الجَوامع» (٤ / ٥٢٧ ـ مخطوطة دار الكتب المصريَّة) ما صورتُـه: «. . . ويُقْذَفُ الصَّبْرُ[1] عليكُم وعليهِمْ. . .»؛ بالصاد المهملة والباء، ومثلُهُ تماماً في «تاريخِ دمشقَ» (١٤ / ٩٨ ـ مخطوطة دمشق)، وهو المصدرُ الأصليُّ للأثر[2].

فانظُرْ ـ رعاكَ اللهُ ـ الفرقَ بينَ اللَّفظَيْنِ، والتَّبايُنَ بينَ المعنَيَيْنِ!

عاشِراً: فإنْ قيلَ ـ أخيراً ـ: فلماذا مثلُ هٰذهِ الأحاديثِ الضَّعيفةِ أو الواهِيَةِ أو الموضوعةِ توجَدُ في مِثْلِ هٰذهِ الكُتُبِ؟!

فالجوابُ ما قالَهُ العلاَّمةُ اللَّكْنَوِيُّ في «الأجوبةِ الفاضلةِ» (ص ٣٥): «لم يورِدُوا ما أَورَدُوا مَعَ العلمِ بكونِهِ موضوعاً، بل ظَنُّوهُ مروِيّاً، **وأَحَالوا نَقْدَ الأسانيدِ علَى نُقَّادِ الحَديثِ**؛ لكونِهِمْ أَغْنَوْهُمْ عَنِ الكَشْفِ الحَثيثِ، إذ ليسَ مِن وظيفَتِهِمُ البحثُ عن كيفيَّةِ روايـةِ الأخبارِ، إنَّما هُو مِن وظيفةِ حَمَلَةِ الآثارِ، فلكُلِّ مَقامٍ مَقالٌ، ولكُلِّ فَنٍّ رجالٌ».

ooooo

= الممكن إفرادُه في كتاب مستقل.

(١) أي: يُصبَّرون جميعاً على هٰذا القتال الطويل! وهٰذا استعمالٌ لغويٌّ صحيح، ومنه قوله تعالى: ﴿وقَذَفَ في قلوبِهم الرُّعبَ﴾ [الأحزاب: ٢٦].

(٢) وأورده على الصواب الشيخ حمود التويجري في «إتحاف الجماعة» (٢ / ٢٤١).

القسم الثالث

متمِّمات موضِحات

١ ـ هل صحَّتْ أَحاديثُ في هٰذهِ الفِتَنِ؟

هٰذا سؤالٌ تكرَّرَ كَثيراً في الآونَةِ الأخيرةِ، وتَرَدَّدَ عَلى أَلسنَةِ العَديدِ مِن الحَريصينَ.

وللإِجابةِ الصَّريحَةِ الواضحَةِ عليهِ أَقولُ: إِنَّ مِن خَصائصِ رَسولِ اللهِ ﷺ ومَزاياهُ «أَنَّهُ بُعِثَ بجوامعِ الكَلِمِ، واختُصِرَ لهُ الحديثُ اختصاراً، وفاقَ العَرَبَ في فصاحتِهِ وبلاغتِهِ»(١).

وعن أَبي هُريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ؛ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «بُعِثْتُ بِجوامعِ الكَلِمِ...». رواه: البخاري (٦ / ٩٠)، ومسلم (٥٢٣).

وقال البُخاريُّ عقِبَهُ: «بَلَغني أَنَّ جوامعَ الكَلِم: أَنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يجمَعُ لهُ الأمورَ الكثيرةَ التي كانَتْ تُكْتَبُ في الكُتُبِ قبلَهُ في الأمْرِ الواحِدِ أَو الاثنينِ».

وقد روى مسلمٌ في «صحيحِهِ» (٢٨٩٢) عَنْ عَمْرو بن أَخْطَبَ؛ قالَ: «صلَّى بِنا رسولُ اللهِ ﷺ الفَجْرَ، وصَعِدَ المِنْبَرَ، فخَطَبَنا حتَّى حَضَرَتِ الظُّهْرُ،

---

(١) «بداية السُّول في تفضيل الرسول» (ص ٧٤) للعز بن عبدالسلام.

فنَزَلَ، فصلَّى، ثمَّ صَعِدَ المِنْبَرَ، فخَطَبَنا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فأَخْبَرَنا بِما كانَ وبما هُو كائنٌ، فأَعْلَمُنا أَحْفَظُنا».

قلتُ: ومثلُ هٰذا يستحيلُ عقلاً(1) أنْ يكونَ قَدْ وَرَدَ فيهِ ذِكْرُ (ما كانَ وما هُو كائنٌ) بتفصيلاتِهِ وتدقيقاتِهِ كُلِّها، وإِنَّما هِي رُؤوسُ الفِتَنِ، وعَظائِمُ الأمورِ، وكِبارُ القواعِدِ المُنْجِياتِ. . . وهٰكذا.

لذا؛ فإِنَّ ما وَرَدَ وصحَّ عن رسولِ اللهِ ﷺ مِن ذِكْرِ الفِتَنِ وأَشراطِ السَّاعةِ إنَّما هُو أُصولٌ كُلِّيَّةٌ وقواعِدُ عامَّةٌ.

ولَمْ تَخْلُ أَحاديثُهُ ﷺ مِنْ ذِكْرِ بعضِ التَّفصيلاتِ المعروفةِ مِن أَشراطِ السَّاعةِ الصُّغْرى؛ كما في كُتُبِ السُّنَّةِ المُشَرَّفةِ الموثوقِ بها.

أَمَّا أَشراطُ السَّاعةِ الكبرى؛ فقد وَرَدَ ذِكرُها وثَبَتَ تفصيلُها في أَحاديثَ نبويَّةٍ كثيرةٍ؛ منها ما رواهُ مسلمٌ في «صحيحِهِ» (٢٩٠١) عن حُذيفةَ بنِ أَسيدٍ رضيَ اللهُ عنهُ؛ قالَ: اطَّلَعَ عَلَيْنا النبيُّ ﷺ ونحنُ نتذاكَرُ، فقالَ: «ما تَذاكَرونَ؟» قالوا: نذكُرُ الساعَةَ. قالَ: «إنَّها لنْ تَقومَ حتَّى تَرَوْنَ قبلَها عشرَ آياتٍ». فذكرَ: الدُّخانَ، والدَّجَّالَ، وطلوعَ الشَّمسِ مِن مغرِبِها، ونزولَ عيسى ابنِ مريمَ ﷺ، ويأْجوجَ ومأْجوجَ، وثلاثةَ خُسوفٍ؛ خسفٍ بالمشرقِ، وخسفٍ بالمغربِ، وخسفٍ بجزيرةِ العربِ، وآخر ذٰلك نارٌ تخرُجُ مِن اليَمَنِ تطرُدُ النَّاسَ إلى مَحْشَرِهِمْ».

وعليهِ؛ فلا يطمَعَنَّ أَحدٌ أَنْ يَرى في كُلِّ فتنةٍ تُصيبُ الأمَّةَ، وفي كُلِّ بَلاءٍ يَضْرِبُها، أَو في أَيِّ حَربٍ تَخوضُها أَنْ يَرى عليهِ آيةً أَو حديثاً؛ فضلاً عَنْ أَحاديث أَو رِواياتٍ!!

---

(1) هو ـ قطعاً ـ ليس كذلك بالنسبة لرسول الله ﷺ، وما آتاه الله مِن معجزات، لكنَّه ليس كذٰلك تماماً بالنسبة لسامعيه من الصحابة رضي الله عنهم.

٢ ـ تَحذيرٌ وتنبيهٌ

ومِمَّـا يجبُ بيانُه وإيضاحُهُ قاعدَةٌ ذَكَرها الفقيهُ ابنُ حَجَر الهيتَمِيُّ في «الفتاوى الحديثيَّةِ» (ص ٤٣) جواباً على سؤالٍ حولَ «خطيبٍ يَرْقى المِنْبَرَ في كُلِّ جُمُعَةٍ، ويروي أَحاديثَ كَثيرةً، ولم يُبَيِّنْ مُخَرِّجيها ولا رواتَها. . . وهُو معَ ذٰلكَ يَدَّعي رِفعةً في العلمِ، وسُمُوّاً في الدِّينِ، فما الَّذي يجبُ عليهِ؟ وما الَّذي يلزمُهُ إنِ استحلَّ ذٰلك أو لم يستَحِلَّهُ؟».

فأَجابَ رحِمَهُ اللهُ بقولِهِ: «ما ذَكَرَهُ مِن الأحاديثِ في خُطَبِهِ مِن غيرِ أَنْ يُبيِّنَ رُواتَهـا أَو مَن ذَكَـرَهـا؛ فجـائـزٌ؛ بشـرطِ أَنْ يكونَ **مِن أَهْلِ المعرفَةِ في الحَديثِ**، أَو ينقُلُها مِن كتابٍ مؤلِّفُهُ كذٰلكَ، وأَمَّا الاعتمادُ في روايةِ الأحاديثِ على مُجَـرَّدِ رؤيتِها في كتابٍ ليسَ مُؤلِّفُهُ مِن أَهلِ الحَديثِ، أَو خُطَبٍ ليس مُؤلِّفُها كذٰلك؛ فلا يَحِلُّ ذٰلك، ومَن فَعَلَهُ عُزِّرَ عليهِ التَّعزيرَ الشَّديدَ، وهٰذا حالُ أَكثرِ الخُطباءِ؛ فإِنَّهُم بمجرَّدِ رؤيتِهم خُطبةً فيها أَحاديثُ حَفِظُوها وخَطَبوا بها مِن غيرِ أَنْ يعرِفوا أَنَّ لتلكَ الأحاديثِ أَصلاً أَمْ لا! فيَجِبُ على حُكَّامِ كُلِّ بَلَدٍ أَنْ يزْجُروا خُطباءَها عن ذٰلكَ، ويجبُ على حُكَّامِ بَلَدِ هٰذا الخطيبِ منْعُهُ مِن ذٰلك إنِ ارتَكَبَهُ. . .

فعَلى هٰذا الخطيبِ أَنْ يُبَيِّنَ مُستنَدَهُ في روايتِهِ، فإِنْ كانَ مُستَنَداً صحيحاً؛ فلا اعتراضَ عليهِ، وإِلَّا ساغَ الاعتراضُ عليهِ، بل وجازَ لوليِّ الأمرِ ـ أَيَّدَ اللهُ بهِ الدينَ، وقَمَعَ بعدلهِ المُعانِدينَ ـ أَنْ يعزِلَهُ مِن وظيفةِ الخطابَةِ؛ زَجْراً لهُ عنْ أَنْ يَتَجرَّأَ على هٰذهِ المرتبةِ السَّنِيَّةِ بغيرِ حَقٍّ».

فهٰذا تَحذيرٌ!

وثَمَّةَ تَنبيهٌ تابعٌ لهُ، وموضحٌ لغامِضِهِ، وهو أَنَّ كثيراً مِنَ النَّاسِ يَخْلِطونَ بينَ

(الخطيبِ) و (العالمِ)، فيحسبونَ كُلَّ (خَطيبٍ) (عالماً)!! وليس بلازمٍ كما هُو ظاهرٌ؛ فكم مِن (خَطيبٍ) نسمعُ منهُ خُطباً ناريَّةً، لكنَّهُ خاوٍ مِن العلمِ، خالٍ مِن التَّحقيقِ!! وكذا كم مِن (العُلماءِ) مَن لا يُحْسِنُ الخِطابَةَ، ولا يُتْقِنُها!! فليستِ الخِطابةُ مِقياساً للعِلْمِ، وميزاناً للدِّقَّةِ والتَّحقيقِ.

وها هُنا شيءٌ مُتَمِّمٌ لهُ، وهُو أنَّ العلمَ ذو فُروعٍ كثيرةٍ، وفُنونٍ عديدَةٍ، فلا يُؤخَذُ الحديثُ صِحَّةً وضَعْفاً مِن فقيهٍ مُجَرَّدٍ، ولا يُؤخَذُ الفِقْهُ مِن محدِّثٍ ليسَ بفقيهٍ، ولا يُؤخَذُ الطِّبُّ مِن عالِمٍ فلَكِيٍّ، ولا يُؤخَذُ التَّفسيرُ مِن لُغَوِيٍّ!! وهٰكذا...

قالَ العَـلَّامةُ اللَّكْنَوِيُّ في «عُمدةِ الرِّعايةِ» (١ / ١٣): «فإنَّ اللهَ تَعالى خَلَقَ لِكُلِّ فنٍّ رجالاً، وجَعَلَ لِكُلِّ مقامٍ مقالاً، ويلزمُ علينا أنْ نُنْزِلَهُم منازِلَهُم، ونَضَعَهُم بمراتِبِهِم، فأَجِلَّةُ الفُقهاءِ إذا كانُوا عارينَ مِن تَنْقيدِ الأحاديثِ لا نُسَلِّمُ **الرِّواياتِ الَّتي ذَكروها مِن غيرِ سَنَدٍ ولا مُسْتَنَدٍ إلَّا بتَحْقيقِ المُحَدِّثينَ**...».

وها هُنا ثلاثُ كَلِماتٍ غالياتٍ، هي كالأُسُسِ للعلمِ؛ صُدوراً واستجابةً، ردّاً وقَبولاً:

«اتَّفقوا عَلى الرُّجوعِ في كُلِّ فَنٍّ إلى أَهلِهِ»[1].

«ومَنْ غَلَبَ عليهِ فَنٌّ؛ يُرْجَعُ إليهِ فيهِ دُونَ غيرِهِ»[2].

«إذا تَكَلَّمَ المرءُ في غيرِ فنِّهِ؛ أَتى بالعجائِبِ»[3].

---

(١) «فتح المغيث» (١ / ٤٦٨) للسخاوي.

(٢) «الفتاوى الحديثية» (ص ٢٤٧) لابن حجر الهيتمي.

(٣) «فتح الباري» (٣ / ٤٦٦) لابن حجر العسقلاني.

وختاماً: رَحِمَ اللهُ التَّابعيَّ الجَليلَ ابنَ سيرينَ القائلَ: «إنَّ هٰذا العلمَ دِينٌ، فانْظُروا عَمَّنْ تَأْخذونَ دينَكُم»[1].

قلتُ: ومِن تمامِ هٰذا التَّحذيرِ الردُّ على مَا قَدْ يَردُ على بعضِ الأذهانِ (!) مِن ظَنِّ جوازِ الكذبِ على النبيِّ ﷺ بزَعْمِ حَضِّ النَّاسِ على الخيرِ، وأَنَّ نِيَّاتِهِم حَسَنةٌ، وبالتَّالي إشاعةُ هٰذا الكَذِبِ بينَ النَّاسِ، ونَشْرُهُ على الملإ!

وعليهِ؛ فأَقولُ: «وقَعَ مِن كثيرٍ مِن الجَهَلَةِ الَّذينَ يُنْسَبونَ إلى التعبُّدِ والزُّهْدِ والصَّلاحِ: وضعُ أَحاديثَ في التَّرغيبِ والتَّرهيبِ، حِسْبةً للهِ تعالى (!) وخِدْمةً للدِّينِ في زعمِهِمْ؛ ليَحْمِلوا النَّاسَ على فعْلِ الخَيْرِ، ويزجُروهُم عنِ ارتكابِ الشَّرِّ بهٰذا الأسلوبِ الفاسدِ الحرامِ!!

وحينما أُنْكِرَ على بعضِهِمْ هٰذا الصَّنيعُ، وذُكِرَ لهُم قولُه ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عليَّ متعمِّداً؛ فليتبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»؛ قالوا: نحنُ نكذبُ لهُ ﷺ! ولا نكذبُ عليهِ!!

وهٰذا مِن شِدَّةِ جهلِهِمْ بالدِّينِ، وغَلَبَةِ الغفلةِ وضعفِ العقلِ عليهِمْ.

وهٰذا الصِّنْفُ مِن الوضَّاعينَ أَشدُّ الأصنافِ خَطَراً، وأَعْظَمُهُم ضَرراً؛ فإنَّهُم لمظهرِ صلاحِهِم وزُهْدِهِمْ وتعبُّدِهم يقَعُ كلامُهُم فيما يُحَدِّثونَ بهِ عَن رسولِ اللهِ ﷺ موقِعَ القَبولِ والتَّسليمِ مِن العامَّةِ! ولا يَظُنُّونَ بهِمُ الكذبَ، ولا يتوقَّعونَهُ منهُم...»[2].

---

(١) مقدمة «صحيح مسلم» (١ / ١٤).

(٢) «لمحات...» (ص ٦٢ - ٦٣).

وفي مثلِ هٰؤلاءِ يُذْكَرُ ما قالَهُ رَبُّنا تبارَكَ وتَعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بالأَخْسَرينَ أَعْمالاً . الَّذينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ في الحَياةِ الدُّنْيا وهُمْ يَحْسَبونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنونَ صُنْعاً﴾[1].

٣ ـ حَديثانِ صَحيحانِ. . . ولٰكِنْ!

ومِن مفاسِدِ هٰذه الفتنةِ العاصفةِ التي بَثَّتْ سُمومَها في أَرضِ المسلمينَ وبِلادِهِمْ: أَنَّكَ تَرى أَحياناً مَن يستدلُّ في خُطَبِهِ ومجالسِهِ ومواعظِهِ ببعضِ الأحاديثِ الصحيحةِ الثابتةِ. . . لكنْ في غيرِ مواضِعِها، ويورِدُها في غيرِ موارِدِها، فيُخالِفُ معناها، ويُحَوِّرُ مَبْناها!!

وأَكْتَفي في رِسالَتي هٰذهِ بذِكْرِ حَديثَينِ:

الأوَّلُ: ما رواهُ مسلمٌ في «صحيحِه» (٢٨٨٢) عن أُمِّ سلمَةَ رضيَ اللهُ عنها: أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «يعوذُ عائذٌ بالبَيْتِ، فيُبْعَثُ إليهِ بَعْثٌ، فإذا كانُوا ببيداءَ مِن الأرضِ خُسِفَ بهِمْ». فقلتُ: يا رسولَ اللهِ! فكيفَ بِمَن كانَ كارهاً؟ قالَ: «يُخْسَفُ بهِ معَهُمْ، ولكنَّهُ يُبْعَثُ يومَ القِيامةِ على نيَّتِه».

هٰذا هو الحديثُ الأوَّلُ، وقد جاءَتْ رواياتٌ أُخرى فيها زياداتٌ تفسيريَّةٌ؛ تُبَيِّنُهُ، وتُوَضِّحُهُ، وتُظهِرُ تمامَ المُرادِ منهُ، أَكتفي بذكرِ روايتينِ منها، وهُما في «صحيحِ مسلمٍ» نفسِهِ:

الأولى: «سيعوذُ بهٰذا البيتِ ـ يَعْني الكعبةَ ـ قومٌ **ليسَتْ لهُمْ مَنَعَةٌ ولا عَدَدٌ ولا عُدَّةٌ**، يُبْعَثُ إليهِمْ جَيْشٌ، حتَّى إذا كانُوا ببيداءَ مِن الأرضِ خُسِفَ بهِم».

الثَّانيةُ: «العَجَبُ؛ إنَّ ناساً **مِن أُمَّتي** يَؤمُّونَ بالبيتِ بِرَجُلٍ **مِن قُرَيْشٍ**، قدْ

---
(١) الكهف: ١٠٣ ـ ١٠٤.

لَجَأَ بالبيتِ، حتَّى إذا كانُوا بالبيداءِ؛ خُسِفَ بهِم»[1].

ففي هٰذهِ الزِّياداتِ كِفايةٌ لإيضاحِ المعنى الصَّحيحِ للحديثِ.

الحديثُ الثَّاني: ما رواهُ: البخاريُّ (١٣ / ٦٨)، ومسلمٌ (٢٩٠٢)؛ عن أبي هُريرةَ رضيَ اللهُ عنهُ؛ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لا تقومُ السَّاعةُ حتَّى تخرُجَ نارٌ مِن أرضِ الحجازِ، تُضيءُ أعْناقَ الإبلِ ببُصْرى».

وقد ذَكَرَ جُلُّ أهْلِ العلمِ أنَّ هٰذهِ النَّارَ على مثلِ هٰذهِ الصِّفةِ قد ظَهَرَتْ قبلَ قرونٍ:

قالَ الإمامُ النوويُّ في «شرحِ صحيحِ مسلمٍ» (١٨ / ٢٨): «خَرَجَتْ في زَمانِنا نَارٌ بالمدينةِ سنةَ أربعٍ وخمسينٍ وستِّ مئةٍ، وكانَتْ ناراً عظيمةً جِدّاً مِنْ جَنْبِ المدينةِ الشرقيِّ وراءَ الحَرَّةِ، تَواتَرَ العلمُ بها عندَ جميعِ الشَّامِ وسائرِ البُلدانِ، وأخبَرَني مَنْ حَضَرَها مِن أهلِ المدينةِ».

وقالَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «فتحِ الباري» (١٣ / ٧٩): «والَّذي ظَهَرَ لي أنَّ النَّارَ المذكورةَ... هي الَّتي ظهرتْ بنواحي المَدينةِ كما فَهِمَهُ القُرطبيُّ وغيرُهُ».

ونقلَ الإمامُ ابنُ كثيرٍ في «البدايةِ والنِّهايةِ» (١٣ / ١٨٧ - ١٩٣) وفي «النهايةِ في الفتنِ والمَلاحِمِ» (١ / ١٤) عن غيرِ واحدٍ مِن أهلِ العلمِ وغيرِهِم مِمَّنْ كانُوا بحاضرةِ بُصْرى: أنَّهُم شاهَدُوا أعناقَ الإبلِ في ضوءِ هٰذهِ النَّارِ الَّتي ظهَرَتْ مِنْ أرضِ الحِجازِ.

ومِثْلَهُ قالَ الإمامُ القرطبيُّ في «التذكرةِ» (ص ٦٣٦).

---

(١) وهٰذه الرواية في «صحيح البخاري» (٢١١٨) أيضاً.

(تنبيهٌ مهمٌّ):

وهٰذه النَّارُ المشارُ إليها ليست هِيَ النَّارَ التي تخْرُجُ في آخِرِ الزَّمانِ؛ تحْشُرُ النَّاسَ إلى محشَرِهِم، إذ نارُ الحشرِ مِن أَشراطِ السَّاعةِ الكُبْرى[1]، وقد سبقت الإشارةُ إلى ذٰلك (ص ٦٦).

قلتُ: ولـو فَرَضْنـا أَنَّ تلكَ النَّارَ لم تَخْرُجْ بَعْدُ ـ لا كَما حَكى خُروجَها العُلماءُ السَّابقونَ ـ؛ فلا يَجوزُ ـ كما تقدَّمَ ـ الاستدلالُ بمثلِ هٰذا الحَديثِ على أَمرٍ مظنونٍ، أَساسُهُ التَّخمينُ، وليس لهُ في اليقينِ مَوْضعٌ!! ثمَّ هو ـ أَيضاً ـ لم يحْدُثْ بَعْدُ!!

٤ ـ مُبَشِّرات.. مُبَشِّراتٌ

بالرُّغمِ مِن كلِّ ما يَكيدُهُ أَعداءُ الإسلامِ لهُ، وبالرُّغْمِ مِنَ المَكْرِ النَّتِنِ الذي يُكِنُّهُ لهُ خُصومُهُ؛ إلَّا أَنَّ اللهَ وعَدَ... ووَعْدُهُ الحَقُّ.

﴿ذٰلِكُمْ وأَنَّ اللهَ مُوهِنُ كَيْدِ الكَافِرينَ﴾[2].

﴿وَمَا كَيْدُ الكَافِرينَ إلَّا في ضَلالٍ﴾[3].

﴿قَدْ مَكَرَ الَّذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فأَتَى اللهُ بُنْيانَهُمْ مِنَ القَواعِدِ﴾[4].

﴿أَفَأَمِنَ الَّذينَ مَكَرُوا السَّيِّئاتِ أَنْ يَخْسِفَ اللهُ بِهِمُ الأَرْضَ﴾[5].

---

(١) انظر: «شرح مسلم» (١٨ / ٢٨)، و«الإذاعة» (ص ٨٥)، و«فتح الباري» (١ / ٣٧٨)، وغيرها.

(٢) الأنفال: ١٨.

(٣) غافر: ٢٥.

(٤) النحل: ٢٦.

(٥) النحل: ٤٥.

﴿وَمَا يَمْكُرونَ إِلاَّ بأَنْفُسِهِمْ ومَا يَشْعُرونَ﴾[1].

﴿إِنَّما تُوعَدُونَ لَصادِقٌ﴾[2].

﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنا لَمَفْعولاً﴾[3].

ومِن المُبَشِّراتِ التي أَختِمُ بها كِتابي هٰذا: عِدَّةُ أَحاديثَ نبويَّةٍ صحيحةٍ؛ تُبَشِّرُ بأَنَّ النَّصْرَ لأمَّةِ الإِسلامِ آتٍ دُونَما رَيْبٍ، والتَّمكينَ لدينِ اللهِ في الأرضِ قادِمٌ لا محالَةَ؛ رُغْمَ أُنوفِ الشَّانِئينَ:

قالَ ﷺ: «والَّذي نَفْسي بيدِهِ؛ لا تَذْهَبُ الأيَّامُ واللَّيالي حَتَّى يَبْلُغَ هٰذا الدِّينُ مَبْلَغَ هٰذا النَّجْمِ»[4].

وقالَ ﷺ: «إِنَّ اللهَ زَوى لِيَ الأرضَ، فرَأَيْتُ مشارِقَها ومَغارِبَها، وإِنَّ مُلْكَ أُمَّتي سيبْلُغُ ما زُوِيَ لي مِنها»[5].

وقالَ ﷺ: «بَشِّرْ هٰذهِ الأمَّةَ بالسَّناءِ والدِّينِ والرِّفعَةِ والنَّصْرِ والتَّمكينِ في الأرضِ»[6].

---

(١) الأنعام: ١٢٣.

(٢) الذاريات: ٥.

(٣) الإسراء: ١٠٨.

(٤) رواه: الطبراني في «الكبير» (٧٦٤٢)، وأبو نُعيم (٦ / ١٠٧)؛ عن أبي أمامة؛ بسند فيه ضعف يسير.

وله شاهد في «مستدرك الحاكم» (٣ / ١٥٥) عن أبي ثعلبة الخشني.

فهو حسن إن شاء الله.

(٥) رواه مسلم (٢٨٨٩) عن ثوبان.

(٦) رواه: أحمد (٢١٢٥٩)، وابنه في «زوائده» (٢١٢٦٠)، والحاكم (٤ / ٣١١)، وابن حبان (٢٥٠١)؛ عن أبي بن كعب؛ بسند صحيح.

وقـالَ ﷺ: «لا تزالُ طائفـةٌ مِن أُمَّتي قائمـةٌ بأَمـرِ اللهِ، لا يَضُرُّهُم مَن خَذَلَهم، ولا مَنْ خالَفَهُم، حتَّى يأْتِيَ أَمرُ اللهِ وهُم ظاهِرونَ على النَّاسِ»[1].

وأَخيراً:

﴿وعَدَ اللهُ الَّذينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ في الأَرْضِ كَما اسْتَخْلَفَ الَّذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ولَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذي ارْتَضى لَهُمْ ولَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدونَني لا يُشْرِكونَ بي شَيْئاً﴾[2].

﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عَزيزٌ﴾[3].

﴿إِنْ تَنْصُروا اللهَ يَنْصُرْكُمْ ويُثَبِّتْ أَقدامَكُمْ﴾[4].

ooooo

---

(١) رواه: البخاري (٧٤٦٠)، ومسلم (١٠٣٧)؛ عن مُعاوية.

وهٰذا الحديث متواتر، فهو مرويٌّ عن نحو عشرين من الصحابة، رضي الله عنهم.

(٢) النور: ٥.

(٣) الحج: ٤٠.

(٤) محمد: ٧.

الخاتمة

جَعَلَها اللهُ مِسكاً تَفوحُ بِهِ أَكاليلُ النَّصرِ الَّذي وُعِدَ بِهِ المُتَّقونَ، وجَعَلَها خَيِّرةً يرضى بِها الصَّالحونَ القائمونَ بأَمْرِهِ سُبحانَهُ مِن عِبادِهِ المُوَحِّدينَ؛ جَزاءَ صَبْرِهِمْ وثَباتِهِمْ، وحِرْصِهِم وتمسُّكِهِمْ.

أَسأَلُ اللهَ العظيمَ، ذا الجَلالِ والإكرامِ [1]: أَنْ يُعِزَّ الإِسلامَ وأَهْلَهُ، وأَنْ يَجْعَلَ الذُّلَّ والصَّغارَ على أَهْلِ الكُفْرِ والإِلحادِ، وأَنْ يَرْزُقَ الأُمَّةَ الإِسلاميَّةَ الصادِقَةَ الظَّفَرَ على أَعدائِها؛ إِنَّهُ سميعٌ مُجيبٌ.

قالَ أَبو الحارِثِ الأَثريُّ عفا اللهُ عنهُ:

فرغتُ منها بعدَ عشاءِ يومِ السَّبتِ الأولِ مِن شعبانَ سنةَ إِحدى عشر وأَربعِ مئةٍ وأَلفٍ هجريَّةٍ، والقلبُ مهمومٌ، والعقلُ مغمومٌ، والبَدَنُ محمومٌ، ولا مُفَرِّجَ إِلَّا اللهُ.

---

(١) روى: الإمام أحمد (٤ / ١٧٧)، والحاكم (١ / ٤٩٨)، والطبراني في «الكبير» (٤٥٩٤)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٦٩٢)؛ عن عامر بن ربيعة: أن النبي ﷺ قال: «أَلِظُّوا بـ (يا ذا الجلال والإكرام)».

ومعنى (أَلِظُّوا): أَلِحُّوا.

الفهرس

○○○○○



التنضيد والمونتاج
دار الحسن للنشر والتوزيع
عمان - هاتف (٦٤٨٩٧٥) - ص.ب (١٨٢٧٤٢)

